



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي ميلة

الرقم التسلسلي:

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير والتجارة

التخصص: مالية

الشعبة: علوم التسيير

مذكرة بعنوان

دور أدوات التحليل المالي في منح القروض الإستثمارية

دراسة حالة: بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة ميلة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس ل.م.د في علوم التسيير

تخصص مالية

إشراف الأستاذ

مشري فريد

إعداد الطلبة

- بوعروج نسرين

- فليح مليكة

السنة الجامعية: 2011 - 2012

الدعاء

اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجبت
وباليأس إذا أخفقت، وذكّرني أن
الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

اللهم إذا أعطيتني النجاح فلا تأخذ
تواضعي، وإذا أعطيتني تواضعاً فلا تأخذ
اعتزازي لكرامتي.

اللهم آمين

الإهداء



إلى من زرعت في قلبي بذور الحياة، فكانت لي السند فيها و
النبراس لدربي و نور عيني إلى رمز الصمود و العناء إلى نبع
الحنان إلى من الجنة عند قدميها "أمي الغالية" أطال الله في
عمرها.

إلى من علمني معنى الحياة، وكيف أقاوم مصاعب الحياة بكل بسالة، إلى من أنفق النفس و
النفيس من أجل تعليمي، إلى من أرادني أن أكون دوما متعلمة "أبي العزيز" أدامه الله.
إلى أقرب المخلوقات إلى قلبي إخوتي سندي في الدنيا "فائزة"، "رانية" "رؤوف" إلى فلذة
كبدنا و فرحة العائلة المدلل "هيثم".
إلى جدي و جدتي أطال الله في عمرهما.

إلى روح جدي و جدتي الطاهرتين جعل الله مثواهما الجنة.

إلى كل عماتي و أعمامي و خالاتي و أخوالي و عائلاتهم و خاصة "عمتي حبيبة"
وبناتها و "خالتي غنية".

إلى أعز صديقاتي "صباح" مليكة "حسنا" لبنى".

إلى كل من كان سندا لي ...



تسريين

الإهداء



"اللهم اجعل خير عمري آخره و خير عملي خواتمه و

خير يومي يوم ألقاك فيه"

أتقدم بإهداء ثمرة جهدي إلى **الوالدين الكريمين** حفظهما
الله و رعاهما

إلى كل الإخوة و الأخوات و أزواجهم و أولادهم حفظهم الله و
رعاهم

إلى كل الأساتذة من المدرسة القرآنية إلى الجامعة

إلى صديقتي و شريكتي في هذا العمل المتواضع

إلى كافة الأصدقاء و الزملاء



ملبكة

التشكرات

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

" من اصنع لكم معروفًا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته
فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم فإن الله يحب
الشاكرين "

صدق رسول الله

نحمد الله الذي سخر لنا عباده المخلصين فأمدونا بالتوجيه
والمساعدة راجيين من الله العلي القدير أن ينقلها في ميزان
الحسنات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "**مشري فريد**"
الذي لم يبخل علينا بالإرشادات والتوجيهات التي كانت لنا
عون في تقديم هذا البحث.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى:

كل من أمد لنا يدَ العون والمساعدة لإتمام هذا البحث
بالنصائح و التشجيعات ونخص بالذكر الأستاذ "**بوالطبخ
السعيد**" الذي كرس لنا بعض من وقته رغم إنشغاله و
الأستاذ "**قطاف عقبة**" الذي ساهم في إنجاح عملنا كما لا
ننسى السيدة "**روفا**" على تقديمها للمعلومات لنا.



- فجزاكم الله كل خير -

الفهرس

تشكرات

إهداءات

المقدمة	أ.....
الفصل الأول: التحليل المال – دراسة نظرية –	1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	3
المطلب الأول: التحليل المالي – النشأة و المفهوم –	3
المطلب الثاني: نتائج التحليل المالي	4
المطلب الثالث: أهمية و أهداف التحليل المالي	5
المبحث الثاني: مناهج و أساليب التحليل المالي	7
المطلب الأول: مفهوم مناهج التحليل المالي و أساليبه	7
المطلب الثاني: مناهج التحليل المالي	7
المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي	9
المبحث الثالث: تفسير مؤشرات و نتائج التحليل المالي	11
المطلب الأول: دراسة الإتجاهات	11
المطلب الثاني: العلاقة السببية بين المؤشرات	12
المطلب الثالث: المعلومات الأخرى التي لا تظهرها القوائم المالية	13
خلاصة الفصل	15
الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي	16
تمهيد	17
المبحث الأول: التحليل بواسطة التوازنات المالية	18

18	المطلب الأول: رأس المال العامل.....
20	المطلب الثاني: الإحتياج من رأس المال العامل
21	المطلب الثالث: دراسة و تحليل الخزينة الصافية.....
23	المبحث الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية.....
23	المطلب الأول: تعريف النسب المالية و خصائصها.....
24	المطلب الثاني: أهمية النسب المالية و إستعمالاتها.....
24	المطلب الثالث: أنواع النسب المالية.....
30	المبحث الثالث: التحليل بواسطة الجداول المالية.....
30	المطلب الأول: تعريف الجداول المالية.....
30	المطلب الثاني: أنواع الجداول المالية.....
35	خلاصة الفصل.....
36	الفصل الثالث: القروض الإستثمارية.....
37	تمهيد.....
38	المبحث الأول: ماهية القروض.....
38	المطلب الأول: تعريف القروض.....
38	المطلب الثاني: أنواع القروض.....
40	المطلب الثالث: مصادر القروض.....
42	المبحث الثاني: ماهية قروض الإستثمار.....
42	المطلب الأول: تعريف قروض الإستثمار.....
42	المطلب الثاني: أنواع قروض الإستثمار و شروط منحها.....
44	المطلب الثالث: إجراءات و مراحل منح قروض الإستثمار.....
47	خلاصة الفصل.....
48	الفصل الرابع: دراسة حالة منح القرض للإستثماري.....
49	تمهيد.....

50	المبحث الأول: تقديم الوكالة البنكية.....
50	المطلب الأول: التعريف بالوكالة البنكية.....
51	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.....
54	المبحث الثاني: دراسة عملية منح القرض الإستثماري
54	المطلب الأول: تكوين ملف القرض.....
55	المطلب الثاني: دراسة إستخدامات التحليل المالي في منح الإئتمان.....
62	خلاصة الفصل
63	الخاتمة.....
66	قائمة المراجع.....
70	الفهرس.....

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
22	كيفية تسيير الخزينة	01
53	المخطط التنظيمي للمجمع الجهوي للإستغلال – وكالة ميلا –	02

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
31	الهيكل الأساسي لجدول التمويل	01
33	النموذج الأول لجدول لتدفقات الخزينة	02
34	النموذج الثاني لجدول تدفقات الخزينة	03
55	جدول الأصول للسنوات 2007، 2008، 2009	04
56	جدول الخصوم للسنوات 2007، 2008، 2009	05
56	الميزانية المالية	06
57	رأس المال العامل	07
58	إحتياجات رأس المال العامل	08
59	الخزينة العامة	09
59	معدلات المردودية	10
60	معدلات التسيير	11
61	معدلات الهيكلة	12

مقدمة:

تعد البنوك التجارية الركيزة الأساسية في الحياة الاقتصادية من خلال المشاريع الفعالة في تنمية وإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق التحكم المتنامي في قواعد التسيير واستغلال أفضل لما هو متاح من قدرات مالية، ولأن عملية منح القروض هي الوظيفة الأساسية لنشاط البنوك التجاري، وهي لا تخلو من المخاطر باعتبار الخطر ملازم للقروض، وتفاديا للوقوع في المنازعات بين البنك وعميله، يعمل البنك جاهدا على تجنب هذه المخاطر مهما كان شكلها وطبيعتها، ولن يحدث هذا إلا إذا قامت البنوك بدراسات مالية معمقة حول وضعيتها لاكتشاف نقاط القوة والضعف، وهذا لن يكون إلا بواسطة التحليل المالي الذي يعتبر تشخيص للحالة المالية للبنك خلال فترة زمنية معينة باستعمال تقنيات وطرق للتحليل، والهدف من ذلك هو التحكم في الوضعية المالية للبنوك لمعرفة قدرتها على السداد وتسيير مواردها.

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معالجة الموضوع التالي: " دور أدوات التحليل المالي في منح القروض الاستثمارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة ميله – " -
إشكالية البحث:

و لمعالجة هذا الموضوع يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

– ما هو دور أدوات التحليل المالي في منح القروض الاستثمارية؟

و لتبسيط إشكالية البحث يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هو التحليل المالي؟
- ✓ في ماذا تتمثل أدوات التحليل المالي؟
- ✓ ما هي القروض الاستثمارية؟
- ✓ ما هي مراحل منح قرض استثماري؟

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة الشخصية في معالجة الموضوع.
- ✓ ارتباط موضوع التحليل المالي بطبيعة و مجال دراستنا.
- ✓ إثراء و تعميق معرفتنا حول الموضوع أكثر وإضافة مرجع مفيد للمكتبة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أدوات التحليل المالي، ودورها في منح القروض الإستثمارية، ومدى إمكانية الاعتماد عليها في ذلك، والتوصل إلى نتائج ومعلومات مهمة ولاستخدامها كمؤشرات.

المنهجية المتبعة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية تم الاعتماد على جملة من المناهج وهي:
المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة الموضوع ويظهر اعتمادنا على هذا المنهج من خلال طرح أهم المفاهيم العامة حول الموضوع للوصول إلى استنتاجات ومؤشرات نستخدمها في التحليل، كما اعتمدنا على **منهج دراسة الحالة** الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات النظرية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة.

تقسيم البحث:

من خلال تقريرنا هذا قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى " **الايطار النظري للتحليل المالي** " وذلك من خلال ثلاثة مباحث تناولنا فيها ماهية التحليل المالي وكذلك مناهج وأساليب التحليل المالي بالإضافة إلى تفسير مؤشرات ونتائج التحليل المالي.

أما الفصل الثاني " **أدوات التحليل المالي** "، فيشتمل كذلك على ثلاثة مباحث تطرقنا من خلالها إلى التحليل بواسطة التوازنات المالية والتحليل بواسطة النسب المالية والتحليل بواسطة الجداول المالية، وقد احتوى الفصل الثالث "القروض الإستثمارية" على مبحثين، تناولنا فيهما ماهية القروض بصفة عامة، و ماهية القروض الاستثمارية بصفة خاصة، وفي آخر فصل ل تطرقنا إلى " **دراسة حالة منح القروض الإستثمارية "بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة ميلة –** من خلال تقديم الوكالة البنكية في المبحث الأول، ودراسة عملية منح القروض الإستثمارية في المبحث الثاني.

الفصل الأول: التحليل المالي - دراسة نظرية -

تمهيد:

تعد الوظيفة المحاسبية من أهم وظائف المؤسسة في ظل الظروف الحالية، والتي تتميز بالمشروعات الاقتصادية الكبيرة وتنوع الاستثمارات ومن أهم ما يميز هذه الأخيرة، فصل الملكية عن الإدارة وهو ما يخلق تعارضاً مع صياغة التعاقدات بين هذه الأطراف، الذي ينشأ عن الاطمئنان بين جمهور المستثمرين وزيادة كفاءة سوق رأس المال، ومن أهم استخدامات القوائم المالية بالإضافة إلى صياغة العقود نجد: التحليل المالي بغرض تقييم مركز المؤسسة من حيث الربحية - السيولة، والتسيير المالي وغيره.

ويعتبر التحليل المالي ضرورة وحتمية تقوم بها المؤسسة وله أهمية خاصة ليس بمجرد وصفه أداة تقييم سلامة أداء المشروعات والحكم على فعالية التخطيط المالي لها فقط.

لكن بوصفه وسيلة فعالة للحكم على كفاءة وفعالية مختلف السياسات المطبقة داخل المشروع سواء كانت مالية - إنتاجية - بيعية - تسويقية وغير ذلك، ويأتي هذا من خلال التوظيف السليم لمجموعة النسب والمؤشرات المالية التي تتطوي تحت كل مجموعة من مجموعات التحليل المالي الرئيسية، وسنتناول من خلال هذا الفصل التحليل المالي، نتائجه، أهميته وأهدافه بالإضافة إلى المناهج والأساليب المتبعة فيه ونستخلص في الأخير إلى تفسير مؤشرات ونتائج التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أفضل وسيلة للفحص الشامل للوضع المالي للمؤسسة خلال عدة دورات، وذلك عن طريق الدراسة المفصلة للبيانات المالية و فهم مدلولاتها من أجل رسم سياسات مالية ناجحة.

المطلب الأول: التحليل المالي - النشأة والمفهوم -

أولاً: نشأة التحليل المالي

نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية لمعرفة قدرتها على الوفاء بديونها وذلك بالاعتماد على الكشوفات المحاسبية ومع تطور الصناعة والتجارة ظهر ضعف التحليل المالي في بداية العشرينات من هذا القرن.⁽¹⁾

وقد كان للأزمة الاقتصادية (1929-1933) أثر معتبر في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة أكثر دقة وحزماً.

ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات من القرن الماضي، انصب الاهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من تحليل مالي ساكن إلى تحليل ديناميكي⁽²⁾.

ثانياً: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، حيث يعتبر تشخيصاً للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل، حيث كان له مفاهيم مختلفة من ناحية الشكل ولكنها تدور حول نفس المضمون وقد عرفه الدارسون كما يلي:⁽³⁾

تعريف 1: " هو عملية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين من حيث التوازن المالي والمردودية المالية"

(1) P- CONSO, la gestion financière de l'entreprise, 7^e édition, tome 02, DUNOD, paris, 1985, p 98

(2) مفلح عقل، الإدارة المالية و التحليل المالي، دار المستقبل، عمان، الأردن، 2000، ص 279.

(3) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 60.

تعريف 2: "عملية منظمة من البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تفيد في عملية إتخاذ القرارات، وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل"

تعريف 3: " حيث يؤكد بأن التحليل المالي هو الدراسة النموذجية وباستعمال أدوات تقييم ومعلومات محاسبية ومالية للمؤسسة من أجل إعطاء تقدير حول المخاطر الماضية والحالية والمستقبلية الناجمة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها"

وبالرغم من تعدد تعريفات التحليل المالي إلا أنها متفقة جميعا في كونه إحدى المهام الأساسية للوظيفة المالية، ويتمثل موضعه في بيان تشخيص الوضعية المالية بهدف أخذ القرارات والتوصيات التي تهتم أساسا بـ: الميدان المالي، وينقسم التحليل المالي إلى نوعين:

1 - التحليل المالي الداخلي

2 - التحليل المالي الخارجي

المطلب الثاني: نتائج التحليل المالي⁽¹⁾

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص أنها تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي وداخلي.

أولا: نتائج التحليل الخارجي

باختلاف المستعمل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة تحليل نتائج القرض.
- الموافقة أو الرفض لعقد القرض عند تقديم المؤسسة طلب للقرص إلى البنك.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع وإظهار أحسنها أو أضعفها.

ثانيا: نتائج التحليل الداخلي

يمكن للمحلل المالي داخليا أن تصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله:

(1) نفس المرجع السابق ص 13.

- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والتحقق من المركز المالية للمؤسسات والأخطار المالية التي تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.
- إعطاء أحكام على المدى تطبيق التوازنات المالية للمؤسسة وعلى المردودية فيها.
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة...) حيث أن التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة ولا يقل أهمية عنه ⁽¹⁾. ويستعمل التحليل المالي حالي من عدة أطراف خارجية للمؤسسة من طرف المصرفيين أو رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة أو مصلحة الضرائب وذلك حسب نوع المؤسسة، أما الاستعمال الداخلي والذي يعتبر الأهم والأساسي في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية التي تخص المؤسسة وهذا من طرف المدير أو المسير المالي.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي

أولا: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف المستعملة له.

1- أهداف التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة: (2)

يعتبر التحليل المالي الذي تقوم به المؤسسة تحليلا داخليا وماليا والذي يعتبر أساسيا وضروريا لاتخاذ القرارات المالية وتوسيع الاستثمارات وهذا من طرف المدير المالي للمؤسسة وأهداف هذا التحليل هي:

- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاضعة للتحليل .
- الإطلاع على مدى صلاحية ونجاح السياسات المالية.
- التحقيق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة.
- تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مركزها المالي وتركيب كل من الأصول والخصوم ومدى توافقها مع النشاط الاقتصادي للمؤسسة.

(1) نفس المرجع السابق، ص13.

(2) صادق الحسيني، التحليل المالي و المحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص ص 74 يوما بعدها.

- تحديد درجة دائنة أو مديونية المؤسسة ومدى استقلاليتها المالية وتحديد السياسة الائتمانية لها.
- معرفة مدى توازن الهيكل المالي لها.
- تحديد درجة سيولتها ومدى قدرتها على تحديد التزاماتها قصيرة الأجل.
- معرفة سمعة المؤسسة التجارية ومدى تأثير الظروف المحيطة بها.
- إعطاء ملاحظة حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقسيم النتائج المالية ثم تحديد المبالغ أو الوعاء الضريبي الحقيقي.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.
- توجيه القرارات نحو عملية الاستثمار أو التمويل وتوزيع الأرباح.
- اتخاذ القرار البنكي فيما يخص عقد القرض عند لجوء المؤسسة إلى البنك.
- استعمال المعطيات المتوصل إليها للاستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة.

2- أهداف التحليل المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة:

إن التحليل المالي الذي يقوم به المتعاملون مع المؤسسة سواء كانوا مؤسسات مصرفية أو رجال أعمال، مهتمين بالمؤسسة كالمساهمين أو مصلحة الضرائب هو تحليل مالي خارجي يهدف إلى:

- تقييم النتائج المالية.
- ملاحظة الأعمال المالية التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم الوضع المالي ومدى استطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض واتخاذ قرار فيما يخص عقد لجوئها إلى البنك.
- ويمكن القول بصفة عامة أن التحليل المالي (التسيير المالي) يهدف في إطار الهدف العام للمؤسسة الاقتصادية المتمثل في تعظيم قيمة ثروة المؤسسة بالنسبة لمالكها إلى تحقيق جملة من الأهداف المالية تدرج كلها تحت هدفين ماليين هما: التوازن المالي والمردودية.

ثانياً: أهمية التحليل المالي

لم يعد تقتصر أهمية ومهام التحليل على دراسة القوائم المالية فقط وتحليلها وإنما دراسة كم هائل ومتنوع من المعلومات المحاسبية والغير محاسبية ويمكن تحديد أهمية التحليل المالي من خلال:

- يسعى إلى إيجاد ارتباط بين عناصر القوائم المالية وكل التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في الفترة المبرمجة.
- يساعد على وضع القرارات والمخططات التي تعمل على تحسين وضعية المؤسسة.
- يسعى إلى معرفة تطورات رقم الأعمال.

- يسعى إلى معرفة قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي.
- تقييم وضعية الخزينة على المدى القصير.

بواسطة التحليل المالي يمكن تحديد كل العوائق التي تقف في وجه المؤسسة وبالتالي يمكن لنا تفاديها والتقليل منها.

المبحث الثاني: مناهج وأساليب التحليل المالي

يتوقف التحليل المالي في تحقيق أهدافه إلى حد كبير على مدى قدرته على اختيار الأساليب التي يتعين عليه استخدامها في تنفيذ عملية التحليل.

المطلب الأول: مفهوم مناهج التحليل المالي و أساليبه

إن منهج التحليل المالي يقصد به الطريقة التي سيتبعها المحلل المالي في تحليل البيانات المالية المنشورة، ومنه يمكن القول أن المنهج أو المدخل يختلف عن الأسلوب فتحليل الائتمان وتحليل الاستثمار تعتبر أمثلة على منهج التحليل في حين أسلوب الاتجاهات أو أسلوب المالية ما هو إلا مثال عن أسلوب التحليل المالي، ويجب تحديد منهج التحليل المالي أولاً وذلك حسب الغرض الذي يسعى إليه المحلل المالي وفي ضوء هذا المنهج نحدد بعد ذلك الأساليب المناسبة للتحليل⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مناهج التحليل المالي

تتنوع مناهج التحليل المالي وفقاً لمجموعة من العناصر مثل: الأغراض المقصودة من التحليل المالي، طبيعة و نوع المعلومات المتوفرة، السمات الشخصية للمحلل المالي وغيرها وبالاعتماد على ما تقدم تقسم مداخل التحليل المالي من حيث المضمون إلى قسمين أساسيين هما:⁽²⁾

- المنهج الكمي
- المنهج النوعي

أولاً: المنهج الكمي

ينحصر بموجب المنهج نطاق عملية التحليل المالي في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة والتحليل.

⁽¹⁾ إسماعيل عرابزي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر، ص ص122-123.

⁽²⁾ محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص ص 23، وما بعدها.

ثانياً: المنهج النوعي

بموجب هذا المنهج يتعدى إهتمام ومجال ومهام المحلل المالي نطاق الكم إلى دراسة الجانب الكيفي سواء أو النوعي للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة ولتوضيح هذا النوع من المناهج يمكن عرض مثال كالتالي:

نفرض أن مؤسستين "أ" و "ب" ونفرض أن كل منهما حققت مبيعات متساوية من حيث القيمة وكانت المصروفات الدفترية متساوية أيضاً، لكن المؤسسة "أ" تتبع سياسات محاسبية متشددة في قياسها لحجم الإيرادات والمصاريف في حين تعتمد المؤسسة "ب" على سياسات محاسبية متساهلة في هذين النوعين فمن وجهة نظر المحلل المالي الذي يعتمد في تحليله على المنهج الكمي يرى أن أداء المؤسستين من حيث الربحية متساوي أو متعادل، لكن النتيجة تختلف بالتأكيد لو قارن تحليله الكمي بتحليل نوعي إذ سنجد أن المؤسسة "أ" هي الأفضل لأن سياساتها المحاسبية المتشددة في مجال الربح ستقضي على أرباحها المحققة بصفة إضافية من حيث الكيف والنوع لا توجد عند أرباح المؤسسة "ب" وهذه السمة هي سمة استمرارية الأرباح لكن لو قسمنا مناهج التحليل المالي حسب الأغراض والأهداف فنجدها تنقسم إلى:

1- تحليل الإستثمار:

وهو منهج التحليل المالي ويخص فئة المستثمرين من مساهمين حاليين ومحتملين وكل من يهيمه الحصول على معلومات حول:

- القوة الإدارية للمؤسسة حالياً أو مستقبلياً.
- مدى كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لها.
- معدلات النمو المتوقعة في المؤسسة وفرص استثمارها.
- مؤشرات عن المخاطر التي تحيط باستثماراتهم في المؤسسة في حالة تعرضها للإفلاس أو التصفية وأهم هذه المؤشرات نجد: مؤشرات الربحية ومؤشرات الأداء.

2- تحليل الإئتمان:

يخص هذا المنهج الدائن في الأجلين الطويل والقصير وهذا من أجل الحصول على معلومات

حول:

- قدرة المؤسسة على الوفاء بأصل الدين وتسديد الفوائد عند استحقاقها؛
- النظر إلى حجم المخاطر التي تحيط بديونهم عند استحقاقها والمرتبطة خصوصاً بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المؤسسة إلى الإفلاس والتصفية؛
- سياسة التمويل المتبعة وأثارها على هيكل رأس مال المؤسسة؛

- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المؤسسة في تقسيم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات.

3- تقسيم الأداء:

ويهم إدارة المشروع في أغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء ومع أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بل غالباً ما تتوفر تلك البيانات وهي ذات طبيعة تفصيلية كما أنها تقديرية في الغالب في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية، إلا أنه يمكن للإدارة الحصول على مؤشرات مثل: معدل دوران المخزون ومعدل دوران رأس المال العامل، معدل دوران الذمم المدينة والدائنة ومعدل دوران الاستثمار.

4- مناهج أخرى للتحليل المالي:

بالإضافة إلى المداخل التقليدية للتحليل المالي المشار إليها أعلاه أبرزت حديثاً مداخل أخرى سلكها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة ومتخصصة:

- التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- التحليل المالي لغرض التنبؤ بالفشل المالي للمشروع.
- تحليل المحافظة الاستثمارية.
- التحليل المالي لغرض دمج المشروعات.
- تحليل نوعية الأرباح.
- التحليل البنوي الإستراتيجي أو ما يعرف بتحليل sowl.

المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي

يقوم التحليل المالي على منهج المقارنة لذا تعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة و مجال هذه المقارنة على النحو التالي:

أولاً: التحليل الرأسي

حسب اتجاه المقارنة يمكن للتحليل المالي أن يكون رأسيًا عندما تكون المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية، المقارنة بين الربح للفترة المحاسبية الجارية و المبيعات في نفس الفترة، و تظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية، كأن تتسب تكلفة المبيعات في جدول حسابات

النتائج مثلا إلى قيمة المبيعات في نفس القائمة أو تنسب قيمة كل بند من الأصول الثابتة في الميزانية إلى مجموع الأصول في هذه الميزانية⁽¹⁾.

ثانيا: التحليل الأفقي أو تحليل الإتجاهات

وهذا في حالة المقارنة بين قيمة شيء بنفسه ولكن يجب أن تكون هذه المقارنة على مدى عامين أو أكثر، كمقارنة نسبة التداول للمؤسسة في نهاية العام الحالي بنسبة التداول في نهاية العام السابق ويطلق على هذا النوع من التحليل مصطلح تحليل الإتجاهات، ومن خصوصية هذا النوع من التحليل أن موضوعية وواقعية نتائجه ترتفع كلما طال البعد الزمني للفترة المالية للمقارنة، فعندما تكون فترة المقارنة خمس سنوات مثلا، تكون المؤشرات التي يوفرها المحلل المالي على سلوك البند أكثر موضوعية من تلك التي يوفرها لو كانت فترة المقارنة أقل من خمس سنوات، وهذا ما يوفر للتحليل المالي الأفقي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع حال المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية، وبذلك تتنافى صفة الجهود التي يتميز بها التحليل الرأسي.

ثالثا: تحليل النسب المالية

حيث يأخذ شكل النسب المالية وتكون المقارنة بين بند معين من بنود قائمة مالية أخرى لهذه المؤسسة، وذلك خلال الفترة المحاسبية نفسها كأن تكون المقارنة مثلا، بين الأرباح المحققة والموجودة في جدول حسابات النتائج وقيمة إجمالي الأصول في الميزانية المعدة في نفس العام، وذلك للوصول إلى اشتقاق ما يعرف بالعائد على الأصول.

رابعا: تحليل المكونات _مقاييس المعلومات_

هذه صورة مطورة من التحليل الرأسي للقوائم المالية التي سبق ذكرها لكنها تتصف بصفة الديناميكية، إذ تجعله أداة من أدوات التنبؤ لحالات الفشل أو الإفلاس في المؤسسة المالية، ويمكن تطبيق هذا النوع من التحليل على جميع القوائم المالية إلا أن الميزانية العامة هي الأكثر مجالا لاستخداماته، ويوفر هذا النوع من التحليل مؤشرات كمية مناسبة لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصيرة أو الطويلة، وتختلف طريقة الاستخدام هنا حسب أغراض مستخدم البيانات المالية الموجودة، فإذا كان غرض المحلل المالي تقييم سيولة المؤسسة في الأجل القصيرة يكون التحليل جزئيا حيث يشتمل كل عناصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، لكن إذا كان الغرض من التحليل المالي هو تقييم ملاءة المؤسسة أو هيكلها المالي وهذا لمعرفة قدرتها على الوفاء

(1) خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003، ص 324.

بالتزاماتها طويلة الأجل، حينئذ يتبع المحلل المالي أسلوب التحليل الشامل لعناصر جميع الأصول والخصوم لتكون حصيلة التحليل المالي قياس معلومات الميزانية.

المبحث الثالث: تفسير مؤشرات و نتائج التحليل المالي

تعتبر هذه الخطوة آخر خطوة للمحلل المالي، لأن أي خطأ فيها ينعكس على القرار البنكي، وفي تفسير هذه المؤشرات والنتائج لابد من مراعاة مجموعة من الاعتبارات الهامة التالية:

- دراسة متفحصة لاتجاهات تشمل كل من القيم المطلقة مع النسب المشتقة منها و ذلك من واقع القوائم المالية، المقارنة للمنشأة على مدار عدة فترات مالية متتالية.
- التيقظ والانتباه مع الأخذ بعين الاعتبار أثر إجراءات المحاسبة .
- دراسة العلاقة القائمة بين تلك النسب و المؤشرات، وذلك في إطار ما يعرف بالعلاقة السببية " CAUSAL RELATIONSHIP " التي تجعل نشاط المؤسسة كلا لا يتجزأ، بمعنى أن ما يؤثر إيجابيا على نشاطها قد ينعكس إيجابيا أو سلبا على جانب من جوانب هذا النشاط .
- مراعاة آثار المعلومات الأخرى التي لا تظهرها القوائم المالية.
- مقارنة النسب والمؤشرات الخاصة بالمنشأة بنظائرها في المنشآت المنافسة أو ما يعرف بمعايير أو متوسطات الصناعة التي يعمل بها.

المطلب الأول: دراسة الاتجاهات

أولاً: على مستوى قائمة الدخل

- أن تدرس المؤشرات الخاصة بالمبيعات ومردوداتها، مستحقاتها، وخصوماتها معا. إذ يمكن للمبيعات الإجمالية أن تكون متزايدة ولكن أن يرافق هذا التزايد تزيديا في المردودات والخصومات مما يدل على وجود خلل في سياسات البيع أو في جودة المنتج أو في كليهما معا.
- أن تدرس اتجاهات ومؤشرات مجمل الربح جنبا إلى جنب بتكلفة البضاعة المباعة لارتباطهما معا، على أن تدرس المؤشرات الخاصة بصافي الربح مع تلك الخاصة بالمصروفات وكذلك البنود غير العادية.⁽¹⁾

ثانياً: على مستوى الميزانية

- أن تدرس المؤشرات الخاصة بمفردات الأصول المتداولة كل على حدا بدلا من التركيز على قيمتها الإجمالية فقط، ذلك لأن تزايد الوزن النسبي للمخزون مثلا في حالة الثبات النسبي للنقدية و المدينة هي مؤشرات الضغط على السيولة، أما تزايد الوزن النسبي للنقد في حالة ثبات نسبي للأوزان النسبية للبنود الأخرى المتداولة، فيمكن اعتباره مؤشرا أوليا على خلل في دوران الاستثمارات،

⁽¹⁾ محمد النشاد، الإدارة المالية، مديرية المطبوعات الجامعية، سوريا، 1979، ص 103.

وبالإضافة لما سبق فإن دراسة المؤشرات الإتجاهية للأصول المتداولة تجب أن تتزامن مع دراسة المؤشرات الاتجاهية لمصادر تمويلها وهي المطالب المتداولة .

- على مستوى الأصول الثابتة فإن التزايد في قيمتها بنسبة أعلى من تزايد قيمة الأصول المتداولة يعتبر مؤشرا على ضعف السيولة ما لم يصاحب ذلك زيادة موازية في المبيعات أو في الأنشطة المربحة.

- يراعى في دراسة الاتجاهات المطالب أن تتم جنبا إلى جنب مع دراسة اتجاهات حقوق الملكية، وذلك إذا كان الهدف هو تقييم سياسات التمويل، فتزايد الوزن النسبي للمطالب المتداولة مثلا مؤشر على تزايد اعتماد المنشأة على مصادر التمويل قصيرة الأجل، ومع ذلك ينبئ بضغط محتملة على السيولة، وفي المبيعات كما أن اتجاهات المطالب طويلة الأجل تجري دراستها مقارنة بأثرها على الأصول طويلة الأجل، ومن أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها في دراسة اتجاهات جملة من المطالب هي:

تأثيرها على درجة المخاطر بالنسبة لكل الدائنين والملاك معا، لأن هامش الأمان المتوفر لكل من الفئتين مرهون بالتوازن في هيكل رأس المال.

المطلب الثاني: العلاقة السببية بين المؤشرات (1)

على المحلل المالي أن يولي اهتماما خاصا بالعلاقة التي توجد بين هذه المؤشرات خلال قراءتها للنسب والاتجاهات، فمثلا عليه أن يأخذ في اعتباره العلاقة الهامة بين سيولة المنشأة و ربحيتها وهي في الغالب علاقة عكسية، والعلاقة القائمة بين الرفع المالي والمخاطرة وهي في الغالب علاقة طردية.

وتبرز أهمية العلاقة السببية بين المؤشرات المالية في دراسة التغيرات المفاجئة التي تطرأ على الاتجاه العام لأحد الأنشطة خلال فترة محاسبة معينة .

مثال على ذلك، حدوث ارتفاع أو هبوط مفاجئ في بعض المؤشرات الربحية كالعائد على حقوق المساهمين، إذ قبل تفسيره على أنه مؤشر سلبي لربحية المنشأة يجب البحث عن أسبابها والتي ربما ترتبط بتخفيض أو زيادة مفاجئة و كبيرة لرأس المال للمنشأة حدثت خلال نفس الفترة .

ولعل من أهم المجالات التي تتطلب التركيز على العلاقة السببية هي مجالات تفسير النسب والمؤشرات الخاصة بالسيولة، إذ لا بد هنا من تقسيم سيولة المنشأة في ضوء عاملين معا هما:

- عامل المؤشرات برأس مال العامل من حيث الكمية و يقصد بذلك قيم مكونات رأس المال

العامل من أصول متداولة.

(1) هلال عبد السلام ، دور أدوات التحليل المالي في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التدبير، تخصص مالية، جامعة جيجل، 2008، ص 103 .

- عامل المؤشرات الخاصة بمكونات رأس المال العامل من حيث النوع والمؤشرات الخاصة بالعامل الأول هي نسبة "السيولة"، بينما المؤشرات الخاصة بالعامل الثاني هي معدلات دوران مفردات الأصول والخصوم المتداولة، ومن النواحي الهامة التي يجب أن تحوز على انتباه المحلل المالي في قراءة للبيانات المالية المنشورة ما يعرف بظاهرة التضليل أو التحسين الصوري لربحية المنشأة أو سيولتها أو ما يعرف بالظاهر "WINDOWS DRISING"، إذ تلجأ بعض المنشآت الخاصة خاصة تلك التي تعاني مشاكل في ربحيتها أو سيولتها، إلى إجراءات معينة في نهاية الفترة المالية بقصد تحقيق تحسين صوري في السيولة أو الربحية أوفي كليهما معا .

مثال على ذلك أن تبادر إدارة منشأة لديها مخزون كبير من البضائع بتسهيل شروط البيع والائتمان فيها بطريقة تضاعف من مبيعاتها المعتادة، وذلك قبل نهاية السنة بقصد تسيير البضاعة وهي بذلك ترمي لتحقيق هدفين هما:

- تحقيق زيادة جوهرية في قيمة مبيعاتها السنوية سعياً وراء تحسين صورة ربحيتها .
- تحويل أصل متداول هي البضاعة إلى أصل سائل هو المدينون بقصد تحسين نسبة السيولة السريعة، في مثل هذه الحالة لا بد من مراعاة الانتباه إلى قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، إذ كونتها المنشآت لمجابهة الديون المعدومة والتي تحتمل أن تكون كبيرة، كذلك من الإجراءات الأخرى التي تلجأ إليها بعض المنشآت لتحسين نسبة السيولة فيها، تغيير الأنماط السياسية المتبعة في تسديد المطلوبات المتداولة قبل نهاية الفترة المالية .

المطلب الثالث:المعلومات الأخرى التي لاتظهرها القوائم المالية

هناك عوامل أخرى تؤثر على نوعية الأرباح والأصول وبالتالي على النسب المالية المرتبطة بها، حيث لا يتم إظهار معلومات عنها في القوائم المالية المنشورة، حيث أن الإهمال المالي لهذه العوامل يؤثر على مصداقية وموضوعية المؤشرات المالية الكمية التي يتوصل إليها من البيانات المنشورة، حيث أن هذه البيانات في طبيعتها وصفية لا يتوجب على المحلل المالي أن يسعى بنفسه للحصول عليها من مصادرها المختلفة ومن أمثلة هذه المعلومات :

- سمعة الإدارة العليا والمستوى العالمي والمهني لأعضاء مجلس الإدارة ومؤهلات وخبرات المدراء التنفيذيين فيها.
- معايير التعيين والترقية ونوعية النظم المالية والإدارية المستخدمة فيها.
- الحوافز التشجيعية للعاملين ونظم المتدربين.
- معدلات دوران الموظفين في المنشأة ومتوسط أعمارهم.
- نوعية الناتج و الحصة السوقية للمنشأة ونوعية العملاء والموردين.

- الآثار البيئية للمنشأة بما في ذلك من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقوانين العمل.
- معدلات التضخم والسياسات النقدية بما في ذلك الآليات المستخدمة في تحديد أسعار الفائدة والخصم .
- سمعة مدقق حسابات الشركة ومدى إستمراريته في تدقيق حساباتها، ومدى الإلتزام بالأصول المتعارف عليها في تعيينه وتحديد أتعابه ومن ثم تحديد مدى الإلتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد وفحص الحسابات الختامية.
- السياسات المحاسبية الرئيسية التي تتبناها إدارة المنشأة، بشأن إعداد القوائم المالية فيما يخص مشاكل القياس والإفصاح ومدى التزامها بمبدأ الإنساق في تطبيقها بين الفترات المحاسبية.⁽¹⁾

(1) نفس المرجع السابق ص 104.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تقدم نستخلص أن التحليل المالي له أهمية كبيرة مهما اختلفت مجالات استعماله إلا أننا قد ركزنا في دراستنا على مجال واحد ألا وهو البنك. إذ يساعد هذا الأخير على تحقيق الأهداف التي يود الوصول إليها وهذا طبعا بالاستعانة بوسائل التحليل المالي، حيث يعتبر أداة الكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية، لكونه أداة في التسيير الجيد لدى العديد من المؤسسات المالية، وقد يكون أداة أيضا في اتخاذ القرار فيما يخص البنك عندما يقدم على منح القروض.

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي

تمهيد:

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالباً ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات التي يمكن أن يختار من خلالها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات والتحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للشركة، أو لتقييم الماضي أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وحتى يتمكن من تحليل الشركة محل الدراسة وإجراء عملية التحليل، فإنه يحتاج إلى استخدام مجموعة من الأدوات في دراسة تاريخ وحاضر الوحدة . كذلك فإن اقتصار المحلل المالي على أداة واحدة من أدوات التحليل المالي في تحليلاته، قد يضعف من مصداقية هذا التحليل أو النتائج المترتبة عليه (1)

من هنا يمكن القول أن أدوات التحليل المالي متعددة وغالباً ما تكون مكملة لبعضها البعض وليست بديلة عن بعضها البعض، ومن أهم أدوات التحليل المالي ما سنذكره من خلال مباحث الفصل الثاني والمتمثلة في:

- التحليل بواسطة التوازنات المالية
- التحليل بواسطة النسب المالية
- التحليل بواسطة الجداول المالية

(1) محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009، ص 101.

المبحث الأول : التحليل بواسطة التوازنات المالية

يتمثل هذا النوع في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة من نشاط ما، عادة عند نهاية دورة استغلالية وهاته المعرفة تقوم على أساس تقويم الميزانية المالية، والتي تعطي المعلومات الخاصة بالنسبة لمالية المؤسسة والأموال المستثمرة كذلك، وإذا كان الحكم يبنى على دعامة في شكل كمي فإنه في هذا المجال تستخدم التقابل القيمي والزمن للموارد المالية من جهة، والإستخدامات من جهة أخرى، وهذا هو التحليل بواسطة التوازنات المالية والمتمثلة في : رأس المال العامل، الإحتياجات من رأس المال العامل، والخزينة الصافية .

المطلب الأول: رأس المال العامل⁽¹⁾

إن قاعدة التوازن المالي الأدنى تعني أن الإستخدامات لا يجب أن تمول بأي مصدر كان وهذا معناه أن الموارد يجب أن تكيف حسب مدة الاستخدامات التي تحول لها، أي الموجودات الثابتة يجب ويكفي أن تمول عن طريق المصادر المالية الدائمة، وتمويل الاستخدامات المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل .

أولاً: تعريف رأس المال العامل

رأس المال العامل هو أداة من أدوات التحليل المالي المستخدمة لقياس التوازن المالي في البنية المالية للمؤسسة على المدى القصير، وهو هامش الضمان المتمثل في الفرق بين الموجودات المتداولة والديون قصيرة الأجل أو الفرق بين الأموال الدائمة والموجودات الثابتة حيث :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الموجودات المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الموجودات الثابتة}$$

ثانياً : أنواعه رأس المال العامل

وردت أنواع عديدة لرأس المال العامل نذكر أهمها وأكثرها استعمالاً وتداولاً فيما يلي:

- 1 – رأس المال العامل الإجمالي: ويتمثل في مجموعة الموجودات المتداولة.
- 2 – رأس المال العامل الصافي : يتمثل في حجم الموجودات المتداولة والممولة بواسطة الأموال الدائمة .

⁽¹⁾غازي حسين عتاب، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004 ص 24.

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي –

3 – رأس المال العامل الخاص: وهو مبلغ الأموال الخاصة المستعمل في تمويل الموجودات المتداولة

4 – رأس المال العامل الأجنبي : وهو مبلغ الأموال الأجنبية المستعملة في تمويل الموجودات المتداولة⁽¹⁾

ثالثا : دراسة تغيرات رأس المال العامل

من الطبيعي أن يتعرض رأس المال العامل في المؤسسة نفسها إلى تغيرات من دورة مالية إلى أخرى تناسبا مع تغيرات البنية المالية للمؤسسة، وهناك ثلاث حالات بالنسبة لهذا التغير وهي :

1- رأس المال العامل سالب :

مؤشر يدل على التوازن المالي، هذا يعني أن المؤسسة لن تستطيع تسديد الموارد طويلة الأجل بصورة كافية، وبالتالي ولاستمرارية المؤسسة لابد من طلب مكثف للقروض قصيرة الأجل لإعادة تمويل الجهاز الإنتاجي ولكن هذا يعرض المؤسسة إلى خطر كبير من جراء:

_ إعتماؤها الكبير على الديون قصيرة الأجل يؤدي إلى ارتفاع التكلفة وانخفاض المردودية وبالتالي عدم القدرة على المنافسة .

_ في حالة صعوبة الحصول على ديون قصيرة الأجل تلجأ المؤسسة إلى بيع جزء من الموجودات .

2- رأس المال العامل معدوم :

هذا يعني أن المؤسسة قامت بتوفير ما هو ضروري لتمويل نشاطها الإنتاجي، في هذه الحالة هناك توازن ولكنه غير حقيقي (كافي) لأن الإستثمار الجديد من شأنه أن يجعل رأس المال العامل سالب .

3- رأس المال العامل موجب :

مؤشر يدل على أن المؤسسة في صحة جيدة، هذا يعني أن المؤسسة تمول نشاطها بمواد مضمونة وهو دليل على استقلالية المؤسسة لأنها ليست واقعة تحت سيطرة المؤسسات المقرضة، أما بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة فهو دليل على الأمن والأمان.⁽²⁾

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق ص 25.

⁽²⁾ الحكري باسمينة وآخرون، دور أدوات التحليل المالي في البنوك التجارية مذكرة لنيل شهادة ليسانس في التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الدفعة 2008، 2009، ص ص 29، 30.

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي –

المطلب الثاني: الإحتياج من رأس المال العامل

إن تحليل احتياجات رأس المال العامل أخذ مكانة مهمة في التحليل المالي، حيث أن الموارد المالية الدائمة للمؤسسة يجب أن لا تمول فقط الأصول الثابتة، ولكن يجب عليها أن تمول احتياجات رأس المال العامل وتضمن شروط التوازن المالي.

أولاً: تعريف الإحتياج من رأس المال العامل⁽¹⁾

يعرف بأنه الفرق بين احتياجات الإستغلال من جهة وموارد دورة الإستغلال من جهة أخرى كما يعرف بأنه:

" احتياجات تمويل دورة الإستغلال المرتبطة بالمخزون، العملاء، الموردون " .

فالمؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونات، والمديون بالديون قصيرة الأجل، وإذا كان الفرق موجبا بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وهذا ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل .

ثانياً : أنواع الإحتياج من رأس المال العامل

1- الإحتياج لرأس المال العامل للإستغلال:

وهي التي تتعلق بالإحتياجات لتمويل الإستغلال والتي تضمن الموارد المرتبطة بدورة الإستغلال ويحسب كما يلي:

الإحتياج لرأس المال العامل لدورة الإستغلال = احتياجات الإستغلال – موارد الإستغلال

2- الإحتياج لرأس المال العامل خارج الإستغلال:

كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة تكون خارج عملية الإستغلال، تنتج عنها احتياجات أو موارد التمويل، فقد ترتفع أو تنخفض من رأس المال العامل وعموماً فإن احتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال تحدد بالعلاقة التالية :

الإحتياج لرأس المال العامل خارج الإستغلال = احتياجات خارج الإستغلال – موارد خارج الإستغلال.

⁽¹⁾ عادل بومجان، دور التحليل المالي في إتخاذ القرار للمؤسسة الصناعية مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003، 2004، ص 57-59.

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي –

المطلب الثالث: دراسة وتحليل الخزينة الصافية

إن حالة الخزينة هي المؤشر الأكثر دلالة عن مدى صحتها المالية، حيث أن طريقة تسييرها يتطلب فهم جيد لمنطلق التدفقات المالية للمؤسسة وهي خزينة واحدة تمثل الرصيد النهائي لمجموع تدفقات المقبوضات والمدفوعات، وأنها صورة لمجمل العمليات وتغيرات الحسابات خلال الدورة .
أولاً: تعريف الخزينة⁽¹⁾

تعرف بأنها مجموع أموال المؤسسة التي تشكل الوسائل النقدية المتاحة والتي تستطيع أن تستخدمها فوراً، وتتمثل في الحسابات البنكية، الصندوق، الحسابات البريدية الجارية، أي أنها عبارة عن الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الإستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة، وهي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة خلال الدورة .

ثانياً: طرق حساب الخزينة

هناك طريقتين لحساب الخزينة الصافية وهما:

الطريقة الأولى: تتحدد من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفوات المصرفية}$$

تستعمل هذه الطريقة عند القيام بالتوقعات للخزينة في المدى القصير، حيث تكون الصعوبات التي تواجهها الخزينة حسب التقديرات الأولية لاحتياجات التمويل لدورة الإستغلال .
الطريقة الثانية :

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

تأخذ هذه المقاربة المقاربة بعين الإعتبار ما يلي :
_ العمليات المتعلقة بالأموال الدائمة والأصول الثابتة.
_ العمليات المرتبطة بالأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.
و يكون تحديد أسباب تغيرات الخزينة جد مهم ونافع للتوقع في المدى المتوسط والطويل، وهي مؤشر للملاءة المالية وتعتبر كهامش أمان تستطيع المؤسسة من خلالها مواجهة ديونها عند تاريخ استحقاقها.

(1) نفس المرجع السابق، ص 61، 62.

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي –

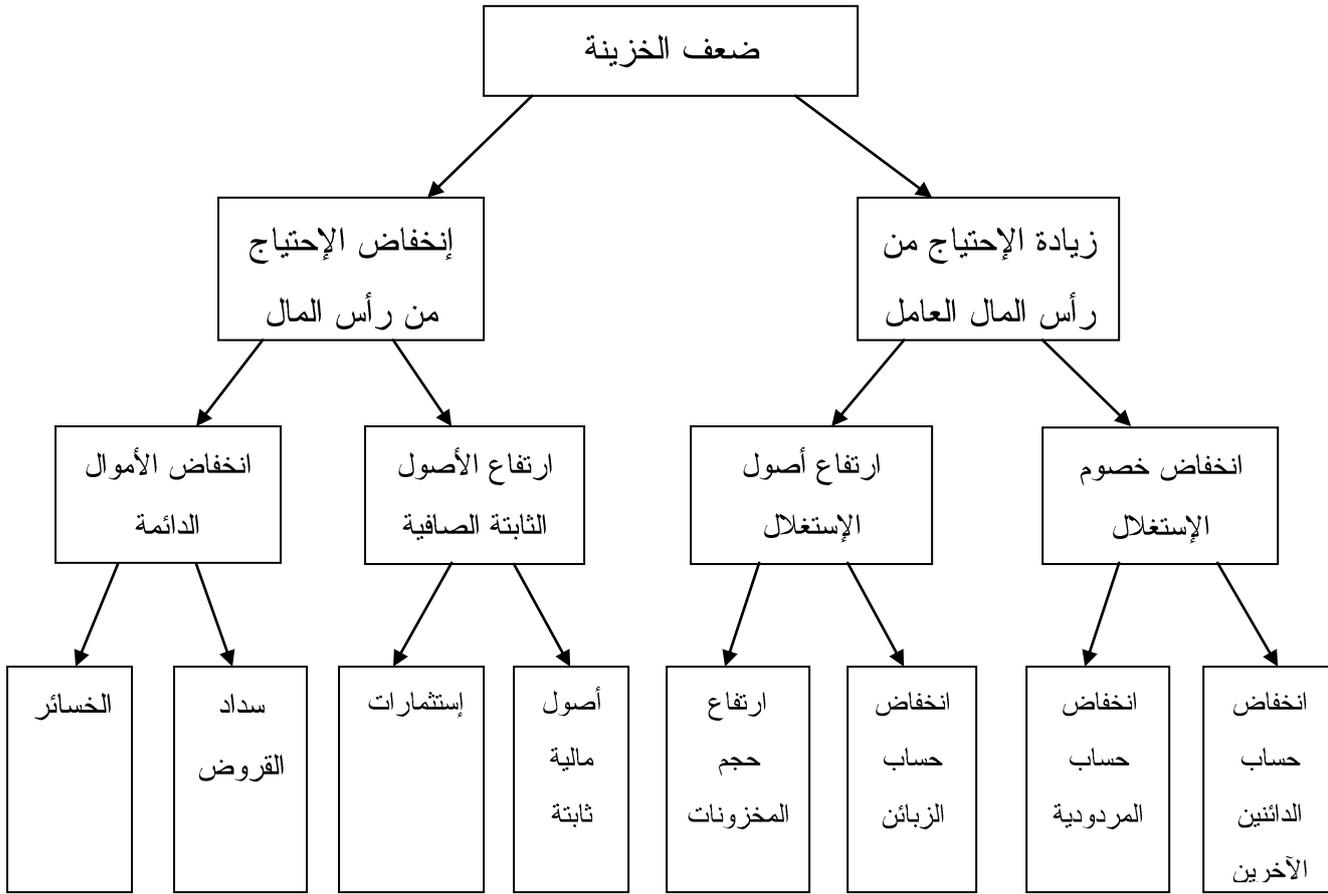
ثالثا: أهمية وتسيير الخزينة

الخزينة تعتبر وسيلة لكل العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال فترة معينة، لذلك فإن خطر الأزمة في الخزينة قد يعبر عن قرب حالة الإفلاس، وقد يتطلب إجراءات قضائية تقتضي على إثرها المؤسسة فقد جزء أو كل استقلاليتها وتكون عرضة لقرارات المحيط .

و في أحسن الحالات تؤدي أزمة الخزينة إلى طلب قروض إضافية لمواجهة المتغيرات، فينتج عن ذلك آثار سلبية على المؤسسة من ناحية الخدمات، الديون تؤدي بدورها إلى فقدان جزء من مردودية رؤوس الأموال الموظفة.

و الشكل الموالي يبين كيفية تسيير الخزينة.

الشكل 01: كيفية تسيير الخزينة



المصدر: Jean barreau, **gestion financière** 7 eme édition• dunod• pris 1998, p132

من المخطط أعلاه نلاحظ أن ضعف الخزينة يأتي من مصدرين أساسيين هما:

الفصل الثاني:- أدوات التحليل المالي –

- (1) إنخفاض في رأس المال العامل الصافي الناتج عن زيادة في قيمة الموجودات الثابتة أو إنخفاض في قيمة الأموال الدائمة.
- (2) الزيادة في الإحتياجات من رأس المال العامل.

إن التحليل بواسطة التوازنات المالية رغم فائدته يظل قاراً، فهو يعبر لنا عن الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة ما ولا يسمح بمقارنة مختلف مراكز الميزانية على مدى عدة سنوات، وهذا مهم فالقيام بهذه العملية هو الذي يبين تحسين أو تدهور البنية المالية للمؤسسة.⁽¹⁾

المبحث الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها، ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر وتتصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية، بهدف إضعاف دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم، ويمكن تعريف النسبة المالية بأنها: 'دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر وعنصر آخر، ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية ولكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المنشأة وإتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.'⁽²⁾

المطلب الأول: تعريف النسب المالية وخصائصها

أولاً: تعريف النسب المالية

هي عبارة عن العلاقة الرياضية بين بنود الميزانية الواحدة مع بعضها أو بنود قائمة الدخل مع بعضها أو بين بنود قائمة الدخل وبنود الميزانية، بشرط أن يكون لها مدلول منطقي من وجهة نظر المحلل المالي، وتعتبر النسب المالية من أهم وأقدر وسائل التحليل المالي، فهي تستخدم على نطاق واسع في التحليل المالي للحصول على مؤشرات مهمة للتخطيط والتنبؤ والرقابة وتقييم أداء الوحدات وقدرتها على مواجهة الإلتزامات المستحقة عليها ودراسة هيكلها التمويلي... إلخ.⁽³⁾

ثانياً: خصائص النسب المالية

و نحصر أهم خصائص النسب المالية فيمايلي:

(1) Jean barreau, **gestion financière 7eme édition**, dunod, pris 1198, p133 .

(2) منير شاكور محمد وآخرون، التحليل المالي صناعة القرار، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2008 ص52.

(3) محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 124، 125.

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي –

1- التجانس: وهي أن تكون المقادير السنوية معروفة بدقة وقابلة للمقارنة فيما بينها من حيث محتواها، تقييمها النقدي وتواريخ وضعها.

2- الدلالة: أن تكون النسب معبرة عن الهدف المراد من التحليل المالي مثلاً: البنوك لكي تمنح قروض للمؤسسات تشترط أن تتمتع هاته الأخيرة بالإستقلالية المالية .

3- الإنتقاء: النسب عديدة ولكن لفعالية التحليل ينبغي أن تكون النسب المختارة صالحة للتعبير عن الوضعية المالية المدروسة .

4- الذاتية: يتوقف إختيار النسب المالية على المحلل المالي ذاته حيث يمكن إستعمال نسب مختلفة لقياس نفس الظاهرة.

المطلب الثاني: أهمية النسب المالية وإستعمالاتها

تعتبر نتيجة النسب المالية المجرية محدودة الفائدة بحد ذاتها إلا أنها تعتمد أكثر على أسلوب المقارنة بينها وبين:

– نفس البنية للمؤسسة عبر الزمن.

– متوسط نفس النسبة لمؤسسات القطاع أو فرع النشاط الذي تعمل به المؤسسة.

– النسب النموذجية (الجيارية) التي تحدها المؤسسة لنفسها كهدف تصبو إليه⁽¹⁾

المطلب الثالث: أنواع النسب المالية

يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات هي:

- نسب السيولة
- نسب النشاط (نسب الدوران)
- نسبة المديونية
- نسبة المردودية

أولاً: نسب السيولة

وهي النسب التي تقيس مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، عند استحقاقها بإستخدام أصولها السائلة وشبه السائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر ومن أهم نسب تلك المجموعة :

⁽¹⁾ الحكيري ياسمينه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 36

الفصل الثاني:- أدوات التحليل المالي –

- ✓ نسب السيولة العامة
- ✓ نسب السيولة الجاهزة

1 حسب السيولة العامة: وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

إن نسبة السيولة العامة تبين الجزء من الديون قصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة، ومدى قبولها يعتمد على القطاع أو نوعية الصناعات التي تنتمي إليها المؤسسة، غير أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هي الواحد الصحيح (1)، بمعنى أنه إذا انخفضت الأصول المتداولة للمؤسسة بحيث أصبحت نسبة السيولة العامة أقل من الواحد فعلى المؤسسة أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو رأس مالها الخاص أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أموالها المتداولة . أما إذا كانت نسبة السيولة العامة مساوية للواحد الصحيح، فمعنى ذلك أن المؤسسة قادرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بشكل تام. فإذا كانت نسبة السيولة العامة أقل من الواحد فإن رأس المال العامل الصافي يكون سالبا، وإذا كانت مساوية للواحد فإن رأس المال العامل يكون معدوما وإذا كانت أكبر من الواحد فإن رأس المال يكون موجبا.⁽¹⁾

2 حسب السيولة الجاهزة:

هذه النسبة تعتبر أكثر تشددا من النسبة السابقة حيث لا تأخذ في الإعتبار الذمم والمخزون وتقتصر على النقديات (السيولة) التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{النقديات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة تساوي 1، فبواسطتها نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون القصيرة الأجل، وحدود هذه النسبة هي ما بين 0.2 و 0.3.

(1)ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 56، 57.

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي –

ثانياً: نسب النشاط (نسب الدوران)

هي مجموعة من النسب التي تعكس كفاءة الموظفين والمسؤولين في الشركة وقدرتهم على إدارة موجوداتها، كما تقيس مستوى العلاقة بين الموجودات والمبيعات وقد سميت بنسب الدوران أو النشاط لأنها تبين السرعة التي يتم من خلالها تحويل الموجودات إلى مبيعات ومن أهم النسب ضمن هذه المجموعة هي:⁽¹⁾

✓ معدل دوران المخزون

✓ معدل دوران المدينين

✓ معدل دوران مجموع الأصول

✓ معدل دوران الأصول الثابتة

1) معدل دوران المخزون: يحدد كمايلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

حيث أن متوسط المخزون يساوي إلى:

$$\frac{\text{مخزون السنة } N + \text{مخزون السنة } 1-N}{2}$$

- بالنسبة للمؤسسات التجارية: معدل دوران المخزون، يشير إلى عدد المرات التي يتحول فيها

المخزون في السنة إلى قيمة من المبيعات، ويمكن حساب زمن دوران المخزون بالأيام من خلال

العلاقة التالية:

$$360 \times \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}$$

⁽¹⁾ علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص83.

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي –

–بالنسبة للمؤسسات الصناعية: يتم حساب معدل دوران المواد الأولية كما يلي:

$$\frac{\text{المواد الأولية المستهلكة خلال الدورة}}{\text{متوسط المخزون للمواد الأولية}}$$

وهو يوضح سياسة تمويل المؤسسة لما تحتاجه من مواد أولية.

تمثل هذه النسب معلومات مهمة عن سيولة المؤسسة وتسمح لها بتدفق فعالية سياسة المبيعات انخفاض معدل دوران المخزونات قد يفسر بـ: سوء تسيير المخزونات، مدى توفرها، توقعات المبيعات، بيع بعض المنتجات بالخسارة، إلى جانب تأثير بعض العوامل كـ: المحيط الاقتصادي، الصفة الموسمية للمؤسسة، مدة التسليم للموردين، متطلبات التخزين للمنتجات (مثلا: منتجات الحليب،...) وبارتفاع معدل دوران المخزونات، ترتفع كفاءة إدارة المخزون، في تحويل البضاعة إلى نقدية عن طريق بيعها مما يحسن بالتالي سيولة المؤسسة، كما أن ارتفاعه يمكن أن يبين جودة أو نوعية البضاعة المحتفظ بها، خصوصا إذا ما ترافق هذا الارتفاع بانخفاض متوسط فترة التحصيل، أو معدل دوران المدينين.⁽¹⁾

(2) معدل دوران المدينين:

إن سيولة المؤسسة مرتبطة بسرعة تحويل ديون العملاء إلى سيولة جاهزة، ومن أجل تخفيض خطر عدم السداد، على المؤسسة أن تقوم بجمع المعلومات حول عملائها وأن تختار الأكثر سدادا لمستحقيها، وأن تحدد مقادير ديون عملائها، وتضمن متابعة وتغطية الديون⁽²⁾

وهي تحسب كما يلي:

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{معدل دوران المدينين}} = \text{متوسط حسابات المدينين}$$

(3) معدل دوران مجموع الأصول:

هو مؤشر شامل يدل على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مجموع أصولها، ويوضح عدد المرات التي تتحول فيها لأصول المؤسسة إلى مبيعات، وتحسب كمايلي:

⁽¹⁾ عادل بومجان، مرجع سبق ذكره، ص ص 65، 66.

⁽²⁾ Josette Peyrard, *Analyse financière*, 8ème Ed, Vuibert, Paris, 1999, p 123.

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{معدل دوران مجموع الأصول}$$

و الحدود المعيارية لهذا المعدل من 3 دج إلى 4 دج من المبيعات بالنسبة لكل دينار مستعمل في الموجودات، فإذا كان المعدل أكبر من 3 دج أو 4 دج فهذا يشير إلى نقص في الإستثمار وإلى الإستغلال الكبير لها، أما في حالة إنخفاضها عن 3 دج أو 4 دج فهذا يعتبر دلا على عدم إستخدام استغلال الموجودات بكيفية جيدة.

4) معدل دوران الأصول الثابتة: ويحسب كمايلي:

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{معدل دوران الأصول الثابتة}$$

تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى فعالية المؤسسة في استعمال أصولها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات. كما يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مردودية هذه الأصول الثابتة، فكلما زاد هذا المعدل كان أفضل أي أن المؤسسة تحقق مبيعات أكبر من إستخدام أصولها الثابتة.⁽¹⁾

ثالثا: نسبة المديونية

وترتكز هذه النسبة على قياس قدرة المنشأة على خدمة الديون طويلة الأجل، وسدادها عندما يحين موعد إستحقاقها وتقيس هذه النسب مدى إعتدال الشركة على الديون في تمويل أصولها، أي أنها تبين مقدار الأصول التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول الشركة،⁽²⁾ وتحسب نسب المديونية كالتالي:

⁽¹⁾ الحكيري ياسمينه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 39.

⁽²⁾ حسن سمير عشيش، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإفراض والتوسع النقدي في البنوك مكتبة المجتمع العربي للنشر

والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 44، 45.

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي –

$$\frac{\text{الأموال الدائمة الأجنبية}}{\text{الأموال الدائمة}} = \text{نسبة المديونية}$$

ويشترط البنك عادة على المؤسسة أن تكون عوائدها المالية المستقبلية كافية لتسديد خدمات القروض والقيمة المعيارية لهذه النسبة لا تتعدى 50%.

رابعاً: نسبة المردودية

تعتمد هذه المجموعة من النسب على كفاءة الإدارة في توظيف الأصول لتحقيق الإيرادات والأرباح، المردودية في حد ذاتها هي نسبة النتائج المحققة إلى الوسائل الموظفة، وتقسّم إلى عدة أنواع هي: (1)

- ✓ نسبة المردودية الإقتصادية
- ✓ نسبة المردودية التجارية (الإستغلاية)
- ✓ نسبة المردودية المالية

1) نسبة المردودية الإقتصادية:

ونقصد بها درجة فعالية الوسائل المستعملة من طرف المؤسسة، أي نصيب الموجودات من الربح المحقق، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية الإقتصادية} = 100 \times \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

2) نسبة المردودية التجارية (الإستغلاية):

تعرف على أنها معدل الربحية، حيث يوضع مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة من صافي المبيعات مما يساعد على تحديد سعر بيع الوحدة الواحدة، كما يمكن مقارنة هذه النسبة بنسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات وتحسب كما يلي: (2)

(1) محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الإستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة ثبات الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 147.
(2) الحكري ياسمينه – مرجع سبق ذكره – ص ص 43، 44.

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة}}{\text{رقم الأعمال الصافي}} \times 100$$

3) نسبة المردودية المالية:

وتسمح بمقارنة الربح المتحصل عليه مع رؤوس أموال المساهمين ، حيث أن تحقيق مستوى جيد (عالي) لهذه النسبة يسمح للمؤسسة بإيجاد أموال جديدة في السوق المالية لتمويل نموها والعكس إذا كان المعدل ضعيف وأقل من معدل السوق.

وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا مع المردودية الاقتصادية، وتحسب كمايلي:⁽¹⁾

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

المبحث الثالث: التحليل بواسطة الجداول المالية

إن التحليل السابق بواسطة النسب المالية نجده غير كاف لأنه تحليل ساكن، وعليه لا بد من إستعمال أدوات أخرى حديثة وديناميكية، لأنها تدرس تطور الظواهر عبر الزمن والتي تتمثل في الجداول المالية.

المطلب الأول: تعريف الجداول المالية

هي أداة تحليلية ديناميكية سمحت لنا بالكشف عن الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات باستمرار وهذا ينتج التطور بين الميزانيات المتتابعة.

المطلب الثاني: أنواع الجداول المالية

هناك نوعان من جداول التدفقات وهما:

⁽¹⁾ عادل بومجان – مرجع سبق ذكره – ص 77.

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي –

- جدول التمويل (جدول الإستخدامات والموارد)، وهي تهتم خاصة بتطور رأس المال وإحتياجات رأس المال العامل وكذا مكونات كل منهما.
- جدول تدفقات الخزينة وهي تحلل بأكثر دقة تغير الخزينة.

أولاً: جدول التمويل

(1) تعرف جدول التمويل:

هو جدول للإستخدامات والموارد يشرح مصدر الأموال واستعمالها، وهو يقيس التغيرات الناتجة عن مجموع العمليات المرتبطة بالنفقات والإيرادات، أو تلك التي أثرت على عناصر الموجودات والمطالب.

(2) أهداف جدول التمويل:

إن الهدف الأساسي لجدول التمويل يتمثل في :

شرح تطور الذمة المالية والهيكل المالي للمؤسسة خلال مرحلة معينة، وبالتالي يعتبر بمثابة وثيقة هامة لتسيير المؤسسة وضرورة لإعلام الأشخاص، وهناك أربعة أهداف رئيسية لجدول التمويل وهي :

- إحصاء الإستخدامات الجديدة وإحتياجات التمويل والموارد الجديدة التي أنفقت عليها المؤسسة سواء كانت داخلية أو خارجية خلال الدورة.
- تحليل التغيرات التي تمس ذمة المؤسسة والمتمثلة في كل الحركات المحاسبية التي تؤثر على ذمة المؤسسة .
- تفسير المرور بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية وتغيرات الأولى اتجاه الثانية.
- تلخيص العمليات التي قامت بها المؤسسة وتفسير تأثيرها على الخزينة.⁽¹⁾

(3) نماذج جداول التمويل:

مهما اختلفت نماذج جداول التمويل فان الهيكل الأساسي لها كما في الجدول التالي: (الجدول رقم 01)

N-1	N	الموارد	N-1	الدورة	الاستعمالات
		*التدفق النقدي			*الأرباح الموزعة خلال السنة
		*التنازل أو انخفاض عناصر الأصول الثابتة:			حيازة عناصر الأصول الثابتة استثمارات مادية

⁽¹⁾الحكيري ياسمينه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 48، 49.

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي –

		استثمارات مادية استثمارات معنوية استثمارات مالية *زيادة الأموال الخاصة *زيادة الديون متوسطة وطويلة الأجل			استثمارات معنوية استثمارات مالية *تكاليف موزعة على عدة سنوات (المبلغ الخام الخاص بالدورة) *انخفاض الأموال الخاصة *سداد الديون المتوسطة والطويلة (استبعاد السلوفات البنكية الجارية والأرصدة دائنة للبنوك)
×	×	إجمالي الموارد	×	×	إجمالي الاستعمالات
		التغيير في رأس المال العامل الاجمالي الصافي (استعمال)			التغيير في رأس المال العامل الاجمالي الصافي (مورد)

المصدر: Josette Peyrard. op.cit. page 155

ثانيا: جدول تدفقات الخزينة

(1) تعريف جدول تدفقات الخزينة:

هو ذلك الجدول الذي يشرح كيفية تغيير الخزينة، ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة وكذا مساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي.

(2) أهداف جدول تدفقات الخزينة:

يهدف هذا الجدول إلى إظهار كيفية تغير الخزينة من دورة إلى أخرى من خلال ثلاث وظائف أساسية في المؤسسة (التمويل، الإستثمار، الإستغلال) وبالتالي يبين تطور التمويل الخارجي، وكذا قدرة المؤسسة على تمويل إستثماراتها بتدفق الخزينة للإستغلال.

(3) نماذج جدول تدفقات الخزينة:

كما يبينه الجدولان الآتيان من نماذج تدفق الخزينة، فإن الوسيلة تعد أكثر وضوحا ودقة وتفصيلا للعناصر المؤثرة على الخزينة وعلى تغييرها.⁽¹⁾

النموذج الأول: (الجدول رقم 02)

(1) pierre paucher ,mesure de la performance financière de l'entreprise OPU Alger , p 120

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي –

السنة N-1	السنة N	تدفقات الخزينة
		الاستغلال: التدفق النقدي تغيرات المخزون العملاء والذمم المدنية الموردون والذمم الدائنة
		تدفق الخزينة الصافية للاستغلال (ت خ إ)
		الاستثمار: (-) * حيازة الاستثمارات (+) * تنازل عن الاستثمارات
		تدفق الخزينة للاستثمار (ت خ إس)
		التمويل: * الزيادة في رأس المال * أرباح الأسهم الموزعة * الديون المالية الجديدة * سداد الديون
		تدفق الخزينة الصافي للتمويل (ت خ ت)
		تغيرات الخزينة: * الخزينة الافتتاحية * الخزينة الختامية للدورة (ت خ إ + ت خ إس + ت خ ت)

المصدر: Josette Peyrard. Op.cit. page 172

النموذج الثاني: (الجدول رقم 03)

N-2	N-1	تدفقات الخزينة
		الفائض الإجمالي الخام
		تغير الإحتياج من رأس المال العامل

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي –

		فائض الخزينة الإجمالي (1-2=3)
		الفوائد
		الضرائب على الأرباح
		توزيع الأرباح خلال الدورة
		تسديدات : – سندات – قروض أخرى
		تدفق الخزينة المتاح (بعد الإقتطاعات الإجبارية) (6-5-4-3=8)
		إستثمار المنتجات
		دعم الإستثمارات المستعملة
		التحصيل على المساهمات والأوراق المالية الثابتة
		تغيير الأصول الثابتة الأخرى خارج الإستغلال
		التنازل عن الإستثمارات
		الإستثمارات الصافية (13-12+11+10-9=14)
		زيادة أو تخفيض رأس المال
		تغييرات الشركات والشركاء(في الديون المالية)
		– قروض جديدة – قروض بنكية – سندات – قروض أخرى
		مساهمات من الموارد الدائمة (17+16+15=18)
		تغيير الخزينة (18+14-8=19)
		تغيير القروض البنكية الجارية
		تغيير النقدية (20-19=21)

المصدر: ياسمينة لحكيري وآخرون، مرجع سابق، ص 51.

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي –

خلاصة الفصل:

لقد ساهم التحليل المالي بشكل كبير في معرفة الوضع المالي للمؤسسة ، كما أدى تنوع أدواته إلى دقة النتائج المتحصل عليها، والتي تمكنا من اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب. ومن أهم الأدوات المستعملة في هذا البحث:

التحليل بواسطة التوازنات المالية، والذي يعني تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة من نشاط ما، عادة ما يكون نهاية دورة استغلالية، هذه العملية تتم عن طريق حساب رأس المال العامل والإحتياج من رأس المال العامل وحساب الخزينة الصافية.

كذلك التحليل بواسطة النسب المالية والتي بفضلها يمكن تقييم وضع المنشأة من خلال دراسة العلاقة بين عنصر وآخر، واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة، وباعتبار هذا الأخير غير كاف لأنه تحليل ساكن كان لابد من استعمال أدوات أكثر حداثة وديناميكية، تتمثل في التحليل بواسطة الجداول المالية والتي تنقسم إلى نوعين: جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة.

الفصل الثالث: القروض الإستثمارية

تمهيد:

إن عملية الإئتمان تشكل الوظيفة الرئيسية لنشاط البنوك التجارية، ولقد جرت العادة على إنشاء رابطة قوية بين القرض والدافع للإقتراض، بحيث يصبح موضوع العملية الإقراضية ذاتها رهن هذه الأخيرة.

ومهما يكن فإن التسهيلات المصرفية ممثلة في القروض البنكية تلعب دورا حاسما في تمويل مختلف أوجه النشاط الإقتصادي فبواسطتها تتحول الأرصدة العاطلة إلى أرصدة عاملة، حيث تمنح قوة شرائية للمتعاملين الإقتصاديين لتمكينهم من دعم نشاطهم الإستثماري والإستغلالي على حد سواء، وسنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة القروض بصفة عامة من خلال المبحث الأول – ماهية القروض – والقروض الإستثمارية بصفة خاصة في المبحث الثاني.

المبحث الأول: ماهية القروض

لقد عرف القرض منذ القدم حيث ظهر في البداية على شكل قرض سلعي أو عيني في روما القديمة، ثم تطورت وتعددت أشكاله التي تعرفها حاليا المجتمعات الغربية والتي أصبحت لها أهمية كبرى في الحياة اليومية للمواطنين.

المطلب الأول: تعريف القرض

هناك عدة تعاريف للإئتمان لكنها لا تخرج من التعبير عن عملية تتم بموجبها تمكين متعامل إقتصادي من التصرف أو استغلال مال نقدي حاضر أو مستقبلي في تمويل أي نشاط إقتصادي، وعليه يمكن ذكر بعض التعاريف على سبيل المثال لا الحصر كما يلي:

تعريف 01: "القرض هو مبادلة مال حاضر بوعده الوفاء (التسديد أو الدفع) مقابل أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للطرف الآخر عن المال على أمل استعادته فيما بعد والذي يدع وإلى هذا هو الثقة".⁽¹⁾

تعريف 02: "القرض هو قيام البنك بتزويد الأفراد والمؤسسات والحكومة بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك القروض وفوائدها والعمولات والمصاريف عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تاريخ محدد مقابل تقديم ضمانات التي تساعد المشرف على استرجاع القرض، وتعتبر القروض المصدر الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على الإيرادات".⁽²⁾

المطلب الثاني: أنواع القروض

هناك عدة تقسيمات للتسهيلات المصرفية تبعا للمعيار المتخذ كأساسي للتصنيف سواء من حيث النشاط والغرض، الضمان، ومن حيث المدة.

أولاً: من حيث النشاط والغرض

1- من حيث النشاط: وتقسم إلى:

- أ. قروض إنتاجية: وهي تلك القروض التي تقدمها الدولة أو المؤسسة المالية والمصرفية هدفها النشاط الإستثماري والإنتاجي .
- ب. قروض إستهلاكية: وهي تلك القروض التي يكون هدفها تشجيع الإستثمارات خاصة البيع بالتقسيط .

⁽¹⁾ أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص 37.

⁽²⁾ حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 57، 58.

2- من حيث الغرض: وتصنف إلى:

- أ. قروض تجارية: هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري.
- ب. قروض صناعية: هدفها تمويل مختلف الأنشطة الصناعية.
- ت. قروض زراعية: هدفها تمويل الأنشطة الفلاحية وما يرتبط بها.
- ث. قروض عقارية: هدفها تمويل الأنشطة ذات العلاقة بالعقارات من مباني، أراضي، وإقامة المنشآت الكبرى.
- ج. قروض شخصية: وهي تلك المقدمة للأشخاص لسد النقص في احتياجاتهم المختلفة وكذلك المقدمة لأصحاب الحرف البسيطة.

ثانياً: من حيث الضمان

هناك نوعان أساسيان هما:

1- قروض غير مكفولة بضمان معين:

الأصل أن البنك لا يقدم قروضا بدون ضمان لكنه قد يلجأ إلى تقديم هذا النوع من القروض في بعض الحالات كأن يكون عميله من النوع الذي يقترض بإستمرار منه، ولذلك فه ويكون على إطلاع وعلى علم بمركزه المالي وبإمكانياته وقدراته المالية على التسديد، لذلك يقوم البنك بفتح إعتقاد لعميله لتمكينه من السحب متى شاء من البنك ضمن مبلغ ومدة متفق عليها، وعادة تعتمد البنوك عند منح مثل هذا النوع من القروض إلى وضع شرطين هما:

— ما يعرف بالرصيد المعوض والذي بمقتضاه ينبغي على العميل أن يترك في حسابه الجاري لدى البنك نفسه نسبة مئوية بين 10% و20% من قيمة القرض الممنوح.

— وجوب قيام العميل بسداد قروضه مرة واحدة على الأقل كل سنة، وذلك لتبيان أن هذا القرض هو من النوع القصير الأجل وأن العميل لا يمكن أن يستخدمه كمصدر لتمويل إستثماراته.

2- قروض مكفولة بضمان:

من أهم الأسباب التي تجعل البنوك تقدم القروض بضمان هي:

— ضعف المركز المالي للعميل مما يضطر البنك إلى طلب ضمانات معينة لقاء تقديمه

للقرض.

— طلب قروض بمبالغ كبيرة تلزم البنك على فرض شروطه المتعلقة بالضمانات خاصة.

— عادة ما تطلب البنوك من المشروعات الصغيرة تقديم الضمان لأن هذه الأخيرة غالبا ما تتعرض لأخطار تفوق تلك التي تتعرض لها المشروعات الكبيرة وهي تنقسم إلى:

- قروض مكفولة بضمان شخصي
- قروض مكفولة بضمان أصل معين

ثالثا: من حيث المدة والدورة

نميز نوعان هما:

1- قروض الإستثمار:

تعتبر القروض الإستثمارية من بين أنواع القروض طويلة الأجل الموجهة أساسا لتمويل الجزء الأعلى من الأصول، وتستخدم في تحديد وسائل الإنتاج وكذلك توسيع نشاط الشركة، كما تعرف بكونها قروض موجهة لتمويل المشاريع الإقتصادية ومصدر هذا التمويل عادة ما يكون من ودائع الإدخار في الأجل الطويل وأموال مملوكة لدى البنك، فمشروع الإستثمار لا يتحقق إلا بإعطاء الإعتماد من اللجنة الولائية أو الوطنية المكلفة بالإستثمارات، تعد أهمية قروض الإستثمار في كونها تساعد على رفع قدرة المؤسسة على الإنتاج وبالتالي رفع سيرورة الإقتصاد الوطني بصفة عامة لتحقيق أقصى حد من الرفاهية ويزيد من قوة الإنتاج وتساعد على خلق مناصب شغل.⁽¹⁾

2- قروض الإستغلال:

هي تلك القروض الموجهة لتمويل الجانب الإستغلالي في المؤسسة، والتي عادة ما تكون مدة قصيرة لا تتجاوز السنتين، وعادة ما يتم الوفاء بها في نهاية العملية المستهدف تمويلها، وهذا النوع من القروض له عدة صور منها: خصم الأوراق التجارية، إعتمادات الصندوق.⁽²⁾

المطلب الثالث: مصادر القروض

إن البنوك تعتبر إنتقاء العرض والطلب على الأموال، حيث أن باقي المؤسسات تحتاج إلى أموال لتغطية عملياتها المصرفية ولها مصدرين هما :

(1) أحراق سمية وآخرون، دور التحليل المالي في منح القرض، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي في المحاسبة والمالية، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني، العربي بن مهدي، ميلة 2007-2010، ص ص21، وما بعدها.
(2) أبوعتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 44.

أولاً: أموال الغير (الودائع)

تعتبر الوديعة تجسيد لمخدرات الأفراد وتعبئتها وتوجيهها نحو إستخدامات منتجة، إذن فالودائع تعتبر من المصادر الرئيسية لتمويل العمليات المصرفية إلى جانب كونها تقضي على أخطر ظاهرة إقتصادية والمتمثلة في الإكتناز.

إن دوافع الإيداع المصرفي متعددة ومرتبطة بمدى إنتشار الوعي المصرفي لدى الأفراد ولهذا تعرف الوديعة بأنها: "النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد هذا الأخير بردها أو رد مساوي لها إليهم لدى الطلب وبشروط متفق عليها". وتنقسم الودائع المصرفية إلى:

1- ودائع لدى الطلب:

وهي ودائع تكون مستحقة الطلب دون أي شرط أو قيد حيث يفترض على البنك أن يكون مستعد في كل وقت لمواجهة عملية السحب الغير متوقعة، وبالتالي لا يستطيع البنك التصرف في النقود بحرية مطلقة في تقديم القروض.

2 - ودائع لأجل (إدخارية):

تختلف عن الأخرى لكونها إدخارية ومجمدة لحين تاريخ استردادها وهي مصدر للفوائد، فالبنوك تسعى بنفسها إلى جذب الزبائن بأكثر من طريقة كحافز الفائدة وهي أربعة أنواع:

- حساب لأجل
- أدونات الصندوق والإدخار
- خطط الإدخار السكني
- الودائع بإخطار

ثانياً: القروض المصرفية

يستعمل هذا النوع من القروض بين البنوك وهذا في حالة ما احتاج بنك معين إلى سيولة وكان عاجزاً عن أداء خدماته فيلجأ إلى بنك آخر لتمويلها، فمثلاً: البنك المركزي أو البنوك الأخرى قادرة على ذلك حيث أن البنوك تعتمد على استعمال الودائع التي ائتمنها عليها زبائنها وهذا لمنح قروض لفائدة مؤسسات عامة وتجنبي من ذلك فوائد لصاحبها.⁽¹⁾

(1) جمال الدين عوض، الأوراق التجارية وعمليات البنوك، ص 123.

المبحث الثاني: ماهية قروض الإستثمار

إختلفت وتتنوعت القروض أو التسهيلات التي تمنحها البنوك التجارية والمؤسسات المالية، من حيث طبيعتها وأهدافها ومدتها، وذلك حسب موضوع التمويل فمن بين القروض التي أصبحت تساهم بشكل كبير في تطور الإقتصاد الوطني وتميمته نجد قروض الإستثمار.

المطلب الأول: تعريف قروض الإستثمار

تمنح هذه القروض لشركات الإستثمار لتمويل إكتتابها في الأوراق المالية، وهي قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل، وقد تمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية، وفي كل الحالات يمثل القرض جزء من قيمة الأوراق المالية المشتراة فعندما تنخفض القيمة السوقية للأوراق يطلب البنك من المقترض تغطية قيمة الفرق نقدا أو تقديم أوراق مالية أخرى. وفي حالة عدم تنفيذ العملاء لرغبة البنك يقوم هذا الأخير ببيع الأوراق المالية المرهونة لديه ليحصل من ثمن البيع ما قدمه لهم.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أنواع قروض الإستثمار وشروط منحها

أولا: أنواع قروض الإستثمار

نظرا لطبيعة النشاطات الإستثمارية التي تقوم بها المؤسسات خصوصا من حيث موضوعها ومدتها فإنها تحتاج إلى طرق تمويل (قروض) تتلاءم مع هذه الخاصية، فتمويل الإستثمارات يعنى بالنسبة للبنك تجميد أمواله لفترات غير قصيرة وهذا حسب طبيعة الإستثمار ويمكن أن نميز في هذا نوعين من التقنيات في تمويل الإستثمارات.

1- قروض متوسطة الأجل:

هذا النوع من القروض هو موجه لتمويل الإستثمارات أو المشاريع التي تتراوح مدتها بين سنتين إلى سبعة سنوات، وموضوعه في الغالب هو تمويل مشتريات المعدات والآلات وكذا وسائل الإنتاج والنقل، فلتطول مدة هذه القروض فإن البنك يكون معرضا لعدة مخاطر متعلقة إما بطبيعة هذه القروض وهذا تجميد أموال البنك لفترات طويلة أو متعلق بالحالة المالية لطالب القرض وهو خطر عدم التسديد.

⁽¹⁾ مشري فريد وآخرون، التمويل الإستثماري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005، ص 84.

ويمكن أن نميز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل:

1-1- قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة:

يتعلق الأمر هنا بالقروض التي يستطيع البنك إع ادة خصمها لدى مؤسسات مالية أخرى ، أولدى البنك المركزي، ويسمح له بذلك بالحصول على سيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من خطر تجميد الأموال وكذا تجنب مشكلة نقص السيولة.

1-2- قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة:

وهذا يعني أن البنك ليس باستطاعته إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أولدى البنك المركزي.

بالتالي فإن البنك يكون مضطرا إلى انتظار نهاية مدة القرض لاسترجاع أمواله ومنه هناك خطر تجميد الأموال كما أن هناك مخاطر مرتبطة بوقوع البنك في أزمة نقص السيولة.

2- القروض الطويلة الأجل:

هذا النوع من القروض هو موجه لتمويل استثمارات أو مشاريع ضخمة وذات مبالغ كبيرة، تفوق مدتها في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن تصل أحيانا إلى عشرين سنة، أو حتى إلى خمسة وعشرين سنة، مثل الحصول على عقارات (أراضى ومباني) بالإضافة إلى الحيازة على التجهيزات الضخمة أو الثقيلة وغير ذلك من الاستثمارات الضخمة .

فمنظرا لطبيعة هذه القروض فهي تكتسي العديد من المخاطر، ولذا يجب على البنك اتخاذ التدابير اللازمة لتقليل درجة هذه المخاطر ، ومن بين هذه التدابير يقوم البنك بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم ضخمة .⁽¹⁾

ثانيا: شروط منح قروض الإستثمار

وتتمثل فيما يلي:

- ✓ الأخلاق والسمعة
- ✓ طاقة العميل
- ✓ رأسمال "الوضعية المالية"
- ✓ درجة ملكية الأصول

⁽¹⁾ أشعبياني شوقي وشياد فيصل، تحليل قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ليسانس في العلوم التجارية والمالية، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، 2003، ص ص 39، 40.

✓ الظروف الإقتصادية

✓ الضمانات⁽¹⁾

المطلب الثالث: إجراءات ومراحل منح القروض الإستثمارية

أولاً: المرحلة الأولى – تكوين الملف – (المرحلة الإدارية)

خلال هذه المرحلة يتم جمع المعلومات اللازمة والخاصة بالمقترض، والقرض ذاته من أجل إعداد ملف القرض الذي سيتم تقديمه ودراسته، ومنحه ويعتبر ملف القرض الأساس المعتمد عليه في الدراسة وفي التحليل وأيضا في المتابعة ويتضمن ملف القرض الوثائق التالية:⁽²⁾

✓ طلب القرض

✓ عقد القرض

✓ وثائق الرهن

✓ وثيقة وضعية العميل خلال فترة زمنية معينة

❖ **الدراسة القانونية والإدارية للملف:**

حتى يتأكد البنك من صحة الوثائق المقدمة إليه وقانونيته، يقوم بمثل هذه الدراسة:

الحصول على معلومات من مقدم الطلب "المقترض" حيث يقدم هذا الأخير طلب الإقتراض الذي يتضمن القرض والغرض منه والقروض التي سبق له الحصول عليها، وأسماء البنوك التي سبق له التعامل معها، بالإضافة إلى تلك المعلومات يجب أن تتوفر لدى البنك معلومات عن قدرة العميل على السداد وشخصيته، حجم رأسماله بالإضافة إلى المرهونات التي يمكن أن يقدمها.⁽³⁾

ثانياً: المرحلة الثانية – الدراسة الإقتصادية والمالية لملف القرض –

بعد إعداد ملف الإقتراض وما يحتويه من معلومات متعلقة بالعميل والقرض، متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية تأتي عملية الدراسة الإقتصادية والمالية للملف على النحو التالي:

1- الدراسة الإقتصادية: فهي تشمل كل من:

1-1 العامل البشري: أي التركيز على الثقة في العميل المقترض التي تعتمد على مدى نزاهته

والتزامه بتعهداته وعقوده اتجاه متعامليه في مجال نشاطه مع مرور الزمن.

2-1 العامل الإقتصادي: يتمثل في دراسة المحيط الإقتصادي الذي ينشط فيه العملاء من حيث

القطاع أو نشاطه، بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الإقتصادية للقطاع.

⁽¹⁾ الهندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص 215.

⁽²⁾ أبو عتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 63.

⁽³⁾ الهندي منير إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 22.

3-1 العامل النقدي: يتمثل في معدل الفائدة، معدل الخصم، إعادة الخصم...إلخ.

4-1 العامل الإجتماعي: دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من النزاعات العمالية والإجتماعية التي من شأنها عرقلة النشاط المعتمد تمويله.

5-1 دراسة المنتج: أي دراسة طبيعة المنتج (كمالي، ضروري،...) ومن هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتج.

6-1 دراسة السوق: لتحديد وزن المؤسسة في السوق ونصيبها في القطاع ككل، سواء المستوى الداخلي أو الخارجي.

2- الدراسة الفنية:

أي دراسة تقنية أو فنية للمشروع المراد تمويله، خاصة إذا تعلق الأمر بقرض متوسط أو طويل الأجل أي قرض إستثماري.

3- الدراسة المالية:

وهنا يتم تحليل الوضعية المالية لطلب القرض بناء على الوثائق المالية والمحاسبية ويتم هذا التحليل بناء على جملة من المؤشرات نذكر منها:

❖ **مؤشرات التوازن المالي قصير الأجل:** ومنها وضعية الخزينة، رأس المال العامل، الإحتياجات من رأس المال العامل ونسب السيولة.

❖ **مؤشرات ونسب التوازن المالي طويل الأجل:** ونجد منها: نسب التمويل الدائم، نسب المديونية، نسب القدرة على الإستدانة، نسب المردودية المالية والإقتصادية.

ثالثا: المرحلة الثالثة - تسيير ومتابعة القرض -

بعد قبول القرض يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات تتمثل فيمايلي:

1- تحديد الإحتياجات المالية الفعلية:

يتم تحديد الإحتياجات الفعلية للعميل من خلال التحليل الدقيق للوضعية المالية عن طريق تحديد تكلفة القرض الإجمالية التي يجب أن تتناسب مع الموارد المالية للبنك، تشمل هذه التكلفة عدة عناصر أهمها: العمولة، التدفقات، مبلغ الفائدة.

2- المتابعة المالية للقرض:

ويتم متابعة القرض ميدانيا عن طريق:

- تمكين البنك من تلبية طلبات المودعين، وتنفيذ إلتزاماته المالية.

- السماح للبنك بإعداد جدول للمتابعة الفعلية لجميع إستخداماته، وكذا موارد المالية.

3- تسيير ملف القرض:

بعد تجميع كل الوثائق المتعلقة بالقرض الممنوح في ملف واحد، يبدأ في عملية تسيير ومتابعة القرض ميدانياً، والعمل على تجسيد ما تم الإتفاق عليه مع العميل وفي هذا المجال يتم التركيز على مايلي:

- كيفية صرف القرض ومجالات إستخدامه.
- كيفية التسديد وتواريخها، حيث يتم مباشرة إستهلاك القرض ميدانياً وحسن إستهلاكه نهائياً، والسهر على إسترداده في آجاله المحددة.

4- المتابعة القانونية للأخطار:

قد يترتب عند تنفيذ عقد القرض ومتابعة بعض النزاعات نتيجة لإخلال أحد الطرفين بشروط العقد المتفق عليها.⁽¹⁾

(1) أبوعتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 65، وما بعدها.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل، نستنتج أن مختلف أنواع القروض والتي من بينها قروض الإستثمار، والتي تعد من أهم ركائز التنمية الإقتصادية، تمتاز بدرجة مخاطرة عالية، هذا بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية التي يواجهها العميل أثناء إعداد ملف القرض، والذي يزيد حتما من مدة الدراسة ويزيد أيضا من التكاليف التي يتحملها البنك من جراء ذلك، فعلى الرغم من أن البنك يتخذ العديد من الإجراءات التي تحميه كالضمانات والتأمين على القروض، إلا أن عملية منح القرض لازالت تتسم بالخطر وتحمل البنك خسائر كبيرة.

الفصل الرابع

دراسة حالة منح قرض في الوكالة البنكية BADR

تمهيد:

تنشط المشاريع اليوم في محيط متغير ومتجدد باستمرار مما يلزم الاستعداد التام، التكيف السريع مع هذا المحيط ومعرفة مختلف الطرق والتقنيات الضرورية التي لا بد منها من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ومن بين هذه قروض الاستثمار البنكية، وبما أن البنك يقدم هذه القروض بأموال الغير (أموال المودعين) كان لا بد له من التأكد من قدرة المقترضين على سداد قيمة القروض وفي الموعد المحدد، ولهذا نجد البنوك تستخدم جملة من الأساليب ولعل أهمها أساليب التحليل المالي، وسنحاول من خلال هذا الفصل سيتم التطرق لكيفية استخدام أساليب التحليل المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ميلة.

المبحث الأول: تقديم الوكالة البنكية BADR

نتطرق أولا إلى نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإشارة إلى بداية ظهوره ثم نركز على نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة ميله– الذي يرمز له اختصارا بالرمز – BADR – وكالة ميله.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية و دوره

أولا: التعريف بالبنك⁽¹⁾

يعود أصل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى البنك الوطني الجزائري الذي كان يختص في العديد من القطاعات كبنك شامل ثم انبثق منه هذا البنك ليولي اهتمامه بقطاع الفلاحة والتنمية. بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن المجمع الجهوي للاستغلال وهو عبارة عن مؤسسة مالية وطنية، أنشأت بموجب المرسوم 82-160 الصادر في 13 مارس 1982، يخضع مباشرة لوزارة المالية وقد كانت الغاية من إنشائه تمويل القطاع الزراعي وترقية العالم الريفي وبموجب القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، فقد أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية شخصية معنوية يقوم بعمليات استقبال الأموال من الجمهور، ومنح القروض وكذلك وضع وسائل الدفع والتسيير تحت تصرف الزبائن.

وبعد أن كانت وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية التابعة للمجمع الجهوي للاستغلال بقسنطينة، تم في بداية سنة 2004 إنشاء مجمع جهوي للاستغلال جديد يضم وكالات محلية هي:

- | | |
|-------------------------|-----------------------|
| (1) وكالة ميله | (5) وكالة التلاغمة |
| (2) وكالة فرجيوه | (6) وكالة القرارم |
| (3) وكالة شلغوم العيد | (7) وكالة وادي النجاء |
| (4) وكالة واد العثمانية | (8) وكالة تاجنانت |

ويعتبر هذا المجمع (مركز التشغيل) كوسيط بين الإدارة العامة للبنك بالجزائر العاصمة وبين هذه الوكالات الثمانية باعتبارها مركزا للربح.

ويشكل المجمع الجهوي للاستغلال مع وكالاته الثمانية وحدة استغلال ويعتبر المنسق المباشر بينها وبين الإدارة العامة والإدارات المركزية للبنك.

الموقع الإلكتروني: بنك الفلاحة و التنمية الريفية،

www.badr.bank.net, consulté le 09/04/2012 ⁽¹⁾

الفصل الرابع: دراسة حالة منح القرض الإستثماري

ثانيا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه وهو يعطي امتيازاً للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل وضمانات أخف، ومن وظائفه الأساسية:

- ✓ المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي.
- ✓ المشاركة في جمع المدخرات.
- ✓ السهر رفقة الجهات الوصية على مراقبة صحة الحركات المالية للمؤسسات المستوطنة.
- ✓ فتح الحسابات لكل شخص يطلب ذلك.
- ✓ استقبال الودائع تحت الطلب ولأجل.
- ✓ ضمان ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية وكل النشاطات المتعلقة بالفلاحة.
- ✓ يعمل البنك على دفع النشاطات الفلاحية، الصناعية والحرفية.
- ✓ كما يعمل على تنمية الأرياف الجزائرية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة ميلة – (1)

يتكون بنك BADR من عدة مصالح وأقسام، وكل مصلحة تقوم بمهام معينة وسوف نركز بشكل خاص على مصلحة القروض لكونها المعنية بدراسة ملفات القروض التي تقدم لأصحاب المشاريع الاستثمارية.

أولاً: الإدارة " LA DIRECTION "

ويرأسها المدير العام باعتباره هو المسؤول الأول عن التسيير، ويتمثل دوره في:

- ✓ تنسيق متابعة ومراقبة نشاط الوكالة.
- ✓ السهر على تطبيق التنظيمات السارية المفعول.
- ✓ تقوية صورة الوكالة على المستوى المحلي.
- ✓ يرأس لجنة القروض وتعيين أعضائها.

ثانيا: الأمانة " SECRETARIA "

يترأسها نائب المدير الذي يقوم بمساعدة المدير في إنجاز مهامه، و نيابته في حالة غيابه، كما يقوم بمتابعة الأعمال المنجزة من طرف المصالح و تنشيطها و تنسيقها.

(1) نفس المرجع السابق.

" SOUS DIRECTION EXPLOITATION " نيابة المدير المكلفة بالإستغلال

وتنظم ثلاثة مصالح وهي:

- 1 مصلحة القروض والتجارة الخارجية.
- 2 مصلحة التنشيط التجاري.
- 3 مصلحة وسائل الدفع.

رابعاً: نيابة المدير المكلفة بمتابعة أخطار القروض

" SOUS DIRECTION SUIR DES RISQUES ET PRECOUTEUTIOX "

وتتضمن هي الأخرى ثلاثة مصالح هي:

- 1 مصلحة المتابعة التجارية.
- 2 مصلحة ما قبل المنازعات.
- 3 مصلحة متابعة الضمانات.

" SOUS DIRECTION COMPTABILITE " خامساً: نيابة المدير المكلفة بالمحاسبة

تحتوي هذه النيابة على ثلاث مصالح هي:

- 1 مصلحة المحاسبة والجباية.
- 2 مصلحة التحليل والتطهير المحاسبي.
- 3 مصلحة مراقبة التسيير.

" DEPARTEMENT ADMINISTRATIF " سادساً: القسم الإداري

وتتضمن مايلي:

- 1 مصلحة الموارد البشرية.
- 2 مصلحة الوسائل العامة.
- 3 مصلحة الإعلام الآلي.

" CELLULE JURIDIQUE " سابعاً: الخلية القانونية

تتضمن المصالح التالية:

- 1 مصلحة المنازعات.
- 2 مصلحة تحصيل الديون.
- 3 مصلحة حفظ الوثائق والأرشيف.

المبحث الثاني :دراسة عملية منح القرض الإستثماري

بعد التعرف على بنك الفلاح ة و التنمية الريفية ووظائفه، نقوم بدراسة تطبيقية لعملية منح القروض الإستثمارية التي تعتمد على عدة وثائق إدارية و مالية و محاسبية، بداية من تكوين ملف طلب القرض و مراحل دراسته من طرف الوكالة لإتخاذ القرار المتعلق بمنح القرض أو عدم منحه.

المطلب الأول: تكوين ملف القرض

أولاً:الوثائق اللازمة لتكوين الملف

- ✓ وثيقة طلب قرض إستثماري مسلمة من قبل البنك.
- ✓ العقد التأسيسي للمؤسسة.
- ✓ الدراسة التقنية و الإقتصادية للمشروع.
- ✓ الميزانيات، جداول حسابات النتائج الحقيقية (3سنوات الأخيرة) حالة مؤسسة قديمة.
- ✓ الميزانيات، جداول حسابات النتائج التقديرية (5سنوات) حالة مؤسسة جيدة أو قديمة.
- ✓ الفواتير التقديرية (للآلات أو ما شابه) موضوع القرض.
- ✓ الوثائق الضريبية و الشبه الضريبية " CASNOS " لغير الأجراء، " CNAS " للعمال الأجراء، " EXTRAIT DE ROLE " الضرائب.
- ✓ عقد الملكية أو عقد الكراء.
- ✓ مخطط الخزينة (يضم الأعباء و الإيرادات) لمعرفة مدى إستحقاقه للقرض.
- ✓ الإمتياز " ANDI " (الوكالة الوطنية لدعم الإستثمارات) تقوم هذه الوكالة بمنح تحفيزات للعملاء كإعفاءهم من دفع الضرائب لمدة معينة عند الإنجاز و عند الإستغلال.

ثانياً: مراحل دراسة ملف القرض

تمر دراسة القرض بعدة مراحل و في دراستنا هذه سوف نتطرق للمراحل التي تمر بها الدراسة لملف القرض الإستثماري الذي يطلبه العميل حيث أنها تتم كمايلي:

يطرح طلب القرض لدى وكالة شلغوم العيد (833) التي تقوم بالدراسة و التأكد من الوثائق المطلوبة ثم ترسله إلى المجمع (بنك الفلاحة و التنمية الريفية – ميله –)، الذي بدوره يقوم بإعادة الدراسة و التأكد من الوثائق.

يقوم المجمع بحساب النسب المالية و التعليق عليها لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة (العميل).

الفصل الرابع : دراسة حالة منح القرض الإستثماري

ويتم إرسال ملف العميل إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة إذا كان مبلغ القرض المطلوب يتعدى صلاحيات المجمع.

و بعد إجراء الدراسات اللازمة تعلن المديرية موافقتها أو عدم موافقتها على منح الزبون المبلغ المطلوب من خلال تقديم تصريح بالقبول أو الرفض.⁽¹⁾

المطلب الثاني : دراسة إستخدامات التحليل المالي في منح الإئتمان

أولاً: الجداول المستعملة في عملية التحليل

1- جدول الأصول: (الجدول رقم 04)

2009	2008	2007	السنوات البيان	رقم الحساب
4 000 000,00	4 000 000,00	4 000 000,00	أراضي	22
799 276,00	998 970,00	1 270 546,00	مباني	240
8 807 508,00	9 536 006,00	14 964 368,00	معدات وأدوات	243
45 288 171,00	42 736 816,00	58 428 631,00	معدات النقل	244
701 395,00	98 935,00	223 104,00	تجهيزات أخرى للإستغلال	245
59 596 350,00	57 370 727,00	78 886 649,00	الاستثمارات	2
102 954 210,00	11 318 036,00	20 792 120,00	المخزونات	3
21 071 839,00	28 551 332,00	17 421 865,00	مدینوا الإستثمارات	41
12 945 603,00	12 945 603,00	11 199 811,00	مدینوا المخزونات	42
6 504 697,00	6 504 697,00	6 504 697,00	مدینو الشركاء والشركات الحليفة	44
49 922 732,00	44 617 595,00	44 617 595,00	العملاء	47
2 874 000,00	200 000,00	2 823 389,00	تسبيقات الإستغلال	46
235 726,00	29 672 182,00	22 587 581,00	النقديات	48
93 554 597,00	122 491 409,00	105 154 938,00	الحقوق	4
256 105 157,00	191 180 172,00	204 833 707,00	مجموع الأصول	
256 105 157,00	191 180 172,00	204 833 707,00	المجموع الإجمالي	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالرجوع إلى الميزانية الجبائية.

(1) نفس المرجع السابق.

2- جدول الخصوم : (الجدول رقم 05)

2009	2008	2007	البيان / السنوات	رقم الحساب
2 889 268,00	2 789 268,00	2 789 268,00	أموال جماعية	10
16 690 977,00	11 077 409,00	4 056 751,00	نتيجة رهن التخصيص	18
19 580 245,00	13 866 677,00	6 846 019,00	أموال خاصة	1
229 022,00	485 437,00	874 251,00	ديون شبه ضريبية	51
70 237 234,00	58 376 638,00	88 709 642,00	موردون	53
148 055 181,00	100 326 026,00	88 871 313,00	ديون الإستغلال	56
12 511 827,00	12 511 827,00	12 511 827,00	سلفات مصرفية	588
231 033 264,00	171 699 928,00	190 967 033,00	الديون	5
250 613 509,00	185 566 605,00	197 813 052,00	مجموع الخصوم	
5 491 650,00	5 613 568,00	7 020 658,00	نتيجة السنة	
256 105 159,00	191 180 173,00	204 833 710,00	المجموع العام	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالرجوع إلى الميزانية الجبائية .

3 - الميزانية المالية: (الجدول رقم:06)

2009	2008	2007	البيان / السنوات
110 718 642,00	108 493 019,00	130 008 941,00	الأصول الثابتة
102 954 210,00	11 318 036,00	20 792 120,00	قيم الاستغلال
42 196 579,00	41 696 935,00	31 445 065,00	القيم المحققة
235 726,00	29 672 182,00	22 587 581,00	القيم الجاهزة
145 386 515,00	82 687 153,00	74 824 766,00	الأصول المتداولة
256 105 157,00	191 180 172,00	204 833 707,00	مجموع الأصول
25 071 895,00	19 480 245,00	13 866 677,00	الأموال الخاصة
12 511 827,00	12 511 827,00	12 511 827,00	الديون الطويلة الأجل
37 583 722,00	31 992 072,00	26 378 504,00	الأموال الدائمة
218 521 437,00	159 188 101,00	178 455 206,00	الديون القصيرة الأجل
256 105 159,00	191 180 173,00	204 833 710,00	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدولين رقم 05،04.

ثانيا: دراسة مختلف النسب

1- دراسة معدلات الخزينة

الجدول رقم:07

2009	2008	2007	البيان	الرقم
37 583 722,00	31 992 072,00	26 378 504,00	الأموال الدائمة	1
110 718 642,00	108 493 019,00	130 008 941,00	الأصول الثابتة	2
145 386 515,00	82 687 153,00	74 824 766,00	الأصول المتداولة	3
218 521 437,00	159 188 101,00	178 455 206,00	الديون قصيرة الأجل	4
-73 134 920,00	-76 500 947,00	-103 630 440,00	رأس المال العامل (FR)	1-2 =5
مفاهيم أخرى لرأس المال العامل				
25 071 895,00	19 480 245,00	13 866 677,00	الأموال الخاصة	6
12 511 827,00	12 511 827,00	12 511 827,00	الديون طويلة الأجل	7
-85 646 747,00	-89 012 774,00	-116 142 264,00	رأس المال العامل الخاص	2-6 =8
231 033 264,00	171 699 928,00	190 967 033,00	رأس المال العامل الأجنبي	7+4 =9
145 386 515,00	82 687 153,00	74 824 766,00	رأس المال العامل الإجمالي	3=10
			رأس المال العامل الدائم	-3=11
73 134 922,00	76 500 948,00	103 630 440,00	(الصافي)	4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية .

التعليق:

♦ رأس المال العامل: نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت رأس مال عامل سالب طيلة سنوات الدراسة، والذي يتناقص تدريجيا من سنة لأخرى ، وهذا يدل على أن الأموال الدائمة لم تغطي الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة لم تحقق هامش أمان خلال هذه الفترة .

♦ رأس المال العامل الخاص: يمكن ملاحظة أن المؤسسة حققت رأس مال عامل خاص سالب خلال سنوات الدراسة، وهذا يعني أن الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة، وذلك ليس في صالح المؤسسة .

الفصل الرابع : دراسة حالة منح القرض الإستثماري

♦ رأس المال العامل الأجنبي: من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في

تذبذب مستمر، حيث انخفض خلال سنة 2008 ليعود للإرتفاع وبنسبة كبيرة خلال 2009 وهذا يدل على تزايد المخاطر المالية في الأجل القصير.

♦ رأس المال العامل الإجمالي: يمثل مجموع الأصول المتداولة حيث نلاحظ من الجدول ارتفاع قيمة رأس المال العامل الإجمالي خلال سنوات الدراسة، ويعود ذلك إلى الإرتفاع في العناصر المكونة والمتمثلة خاصة في القيم المحققة والقيم الجاهزة .

الجدول رقم:08

الرقم	البيان	السنوات	2007	2008	2009
1	الأصول المتداولة		74 824 766,00	82 687 153,00	145 386 515,00
2	القيم الجاهزة		22 587 581,00	29 672 182,00	235 726,00
1-2 =3	إحتياجات الدورة		52 237 185,00	53 014 971,00	145 150 789,00
4	الديون القصيرة الأجل		178 455 206,00	159 188 101,00	218 521 437,00
5	السلفات المصرفية		0,00	0,00	0,00
4-5=6	موارد الدورة		178 455 206,00	159 188 101,00	218 521 437,00
3-6 =7	احتياجات رأس المال العامل (BFR)		-126 218 021,00	-106 173 130,00	-73 370 648,00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية .

التعليق:

♦ احتياج رأس المال العامل: يمكن ملاحظة أن الإحتياج في رأس المال العامل سالب خلال جميع سنوات الدراسة ما يدل على أن الموارد التمويلية لدورة الإستغلال أكبر من احتياجات المؤسسة .

الجدول رقم:09

الرقم	السنوات البيان	2007	2008	2009
1	رأس المال العامل (FR)	-103 630 440,00	-76 500 947,00	-73 134 920,00
2	احتياجات رأس المال العامل (BFR)	-126 218 021,00	-106 173 130,00	-73 370 648,00
1-2 =3 4-5 =3	الخزينة الصافية	22 587 581,00	29 672 183,00	235 728,00
4	القيم الجاهزة	22 587 581,00	29 672 182,00	235 726,00
5	السلفات المصرفية	0,00	0,00	0,00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدولين رقم 08،07 والميزانية المالية .

التعليق:

♦ **الخزينة الصافية:** يمكن ملاحظة أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث، ما يعني تحقيق مستوى جيد في سيولة المؤسسة لمواجهة التزاماتها.

2- معدلات المردودية:

الجدول رقم:10

البيان	2007	2008	2009
المردودية التجارية	0.037	0.035	0.063
المردودية الإقتصادية	0.034	0.029	0.021
المردودية المالية	0.506	0.288	0.219
المردودية العامة	0,043507581	0,04121509	0,074249062

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول حسابات النتائج.

التعليق:

♦ **المردودية التجارية:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية التجارية في حالة تذبذب حيث بلغ نصيب الموجودات من الربح 0.037 سنة 2007، ثم ينخفض بعدها في سنة 2008 لكن

الفصل الرابع : دراسة حالة منح القرض الإستثماري

بنسبة ضئيلة، وفي سنة 2009 شهدت المردودية التجارية تطورا لا بأس به حيث بلغت 6.3% بعدما كانت 3.7%.

◆ **المردودية الإقتصادية:** كما نلاحظ أن نسبة المردودية الإقتصادية في إنخفاض مستمر خلال السنوات الثلاثة حيث بلغت 2.1 % سنة 2009 بعدما كانت 3.4 % سنة 2007، وهذا المؤشر يدل على سوء كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة .

◆ **المردودية المالية:** أما بالنسبة للمردودية المالية فقد شهدت هي الأخرى إنخفاض خلال السنوات الثلاثة حيث بلغت 21.9 % سنة 2009 بعدما كانت 50.6 % سنة 2007، حيث يعبر هذا المؤشر على سوء كفاءة المؤسسة في إستغلال أموالها،

◆ **المردودية العامة:** في حين تسجل المردودية العامة إرتفاعا طفيفا سنة 2009 بنسبة 7.4 % بعدما كان 4.3 % سنة 2007 إلا أنه لا يعتبر مؤشرا جيدا.

3- معدلات التسيير:

الجدول رقم:11

البيان	2007	2008	2009
معدل نمو المصاريف المالية	—	0.78	-0.56
معدل نمو مصاريف المستخدمين	—	-0.03	-0.18

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول حسابات النتائج

التعليق:

◆ **معدل نمو المصاريف المالية:** كلما كانت مهلة تسديد العملاء لمستحققاتهم أقل من مهلة مطالبة الموردين لها كان الوضع أحسن.

◆ **معدل نمو مصاريف المستخدمين:** نلاحظ تراجع هذا المعدل خلال سنة 2009 و هذا معناه إنخفاض العمال المؤقتين نتيجة عدم وجود مشاريع جديدة، و بالتالي المؤسسة ليست بحاجة لعمالة جديدة.

4- معدلات الهيكلية:

الجدول رقم:12

البيان	2007	2008	2009
درجة إهلاك الأصول	0.16	0.24	0.22
قدرة الإقتراض	0.12	0.16	0.17
معدل السيولة العامة	0.42	0.52	0.67
معدل خطر السيولة	1.00	1.00	1.00
معدل خطر الإستغلال	-1,983844267	-1,443006486	-0,503854788

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية

التعليق:

نلاحظ من خلال درجة إهلاك الأصول أن هناك تجديد خلال سنة 2009 بمعدل 2% وهي ضعيفة نسبياً.

أما معدل قدرة الإقتراض فهو يعبر عن عجز في رأس المال العامل وهو في تزايد من سنة لأخرى حيث ارتفع من 12% سنة 2007 إلى 16% سنة 2008 و 17% سنة 2009 .

كما نلاحظ أن معدل السيولة المالية ثابت خلال السنوات مما يفسر أن الديون قصيرة الأجل تم تغطيتها بواسطة الأصول المتداولة.

في حين يبقى معدل خطر الإستغلال سالب و في تناقص مستمر خلال السنوات الثلاثة.

خلاصة الفصل:

مما سبق وبعد إتمام الدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة، وذلك باستخدام مختلف أدوات التحليل المالي، نستطيع القول أن وضعية المؤسسة مقبولة نظرا للنتيجة المحققة (ربح) بالرغم من كون رأس المال العامل سالب، لكن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل و ذلك بتوفر فائض من النقدية الموجبة للخرينة أدى إلى تحسين صورتها. والنتائج المحصل عليها في عملية تطبيق التحليل المالي على المؤسسة، تمكننا من معرفة مسار الذي سوف تسلكه المؤسسة في عملياتها الاستغلالية المختلفة، وكذلك معرفة مركزها المالي، لذلك يجب استخدام التحليل المالي وتطبيقه على أحسن وجه، لأن تجاهله وعدم العمل به يؤدي إلى ضياع المؤسسة وإعاقة استمرارها في السوق.

الخاتمة:

لم تعد النشاطات البنكية أمرا محصورا في نطاق ضيق يتكون من مجموعة متعاملين، ولكنها أصبحت عملية يومية تهم قطاع واسعا من المؤسسات والمنظمات، وتتزايد أهميتها يوم بعد يوم بسبب ما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة.

وباتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية وازدياد طلبها للقروض من البنوك، كان من الطبيعي على هذه الأخيرة أن تهتم بمصير أموالها، الأمر الذي أدى إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسات وذلك باستخدام طرق عديدة ومناهج مختلفة، تهدف إلى إيجاد أفضل الاستعمالات لهذه الموارد في ظل القوانين المعمول بها، وفي هذا الإطار يندرج بحثنا بحيث حاولنا فيه دراسة هذه الطرق وتقديمها بشكل واضح ودقيق، وقد تعرضنا إلى العلاقة المالية بين البنك والزبائن فيما يخص عملية منح القروض الاستثمارية، ابتداء من طلب الحصول عليها وتفحص هذا الطلب وتركيب القروض واستعمال التحليل المالية وصولا إلى اتخاذ القرار بمنح القرض أو الامتناع عن ذلك، وتوصلنا في الأخير إلى أن التحليل المالي أصبح فعلا أداة لاتخاذ القرار بعدما كان أداة للتسيير، وبهذا فهو يحتل مكانة معتبرة و ذات أهمية كبيرة خاصة لدى المؤسسات المصرفية.

النتائج المحصل عليها:

والآن سنحاول الإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة:

- ✓ نستطيع القول أن التحليل المالي هو عنصر أساسي للمحافظة على توازن السياسة المالية للمؤسسة، ولا يمكنها الاستغناء عنه باعتباره أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي.
- ✓ إن أدوات التحليل المالي متعددة وغالبا ما تكون مكتملة لبعضها البعض، ولها أهمية فعالة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، لذلك تلقى اهتمام كبير من طرف البنوك عند إقدامها على منح القروض.
- ✓ تعتبر القروض الاستثمارية من بين القروض التي أصبحت تساهم وبشكل كبير في تطور الاقتصاد الوطني وتنميته، إلا أنها تمتاز بدرجة مخاطرة عالية لطول أمدها وتنوع أشكالها.
- ✓ من خلال الدراسة التي قمنا بها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة ميلة – حاولنا معرفة المراحل التي تمر بها عملية منح القروض الاستثمارية، بداية من مرحلة إعداد ملف القرض و دراسته من طرف الوكالة لإتخاذ القرار المتعلق بمنح القرض أو الامتناع عن منحه، استنتجنا أنه لا توجد عملية إقراضية خالية من الخطر مهما كان حجم الضمانات و الشروط التي يضعها البنك.

بعض الحلول والاقتراحات:

- من أجل التواصل بين مصالح البنك والعملاء ارتأينا تقديم بعض الحلول والاقتراحات التي يستطيع البنك أن يأخذها بعين الاعتبار أثناء قيامه بعملية التحليل المالي والمتمثلة فيما يلي:
- ✓ استخدام البنك العديد من النسب المالية في تحاليه ولا يقتصر على البعض منها نظرا لأهميتها في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.
 - ✓ السرعة في دراسة الملفات وإزالة الحواجز البيروقراطية التي لا تشجع على طلب القروض.
 - ✓ توظيف الموارد البشرية التي تتمتع بالتأهيل والتكوين اللازم للقيام بالتحاليل المالية للمؤسسات التي تطلب القروض.

صعوبات البحث:

- ✓ عدم وجود كتب ومراجع تلم بالموضوع وذلك راجع لقلّة النسخ في المكتبة.
- ✓ إصرار البنوك على أن الوثائق المالية من أسرار البنوك وبالتالي صعوبة الحصول على المعلومات التي نحتاجها.

قائمة المراجع

أولا : الكتب باللغة العربية

- 1) أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة 2000.
- 2) إسماعيل عرابزي، إقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.
- 3) الهيندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2000 .
- 4) جمال الدين عوض، الأوراق التجارية و عمليات البنوك،.
- 5) حسن سمير عشيح، التحليل الإئتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسيع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- 6) خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر، عمان، 2003.
- 7) صادق الحسني، التحليل المالي و المحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1998.
- 8) علي عباس، الإدارة المالية، إثناء للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- 9) غازي حسين عنابة، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- 10) محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الإستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 11) محمد النشاد، الإدارة المالية، مديرية المطبوعات الجامعية، سوريا، 1979.
- 12) محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر، السعودية، الطبعة الثانية، 2009.

- (13) محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- (14) محمد مطر، التحليل المالي و الإئتماني و الأساليب و الأدوات و الإستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- (15) مفلح عقل، الإدارة المالية و التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000.
- (16) منير شاكر و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- (17) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر 1986.

ثانيا: الكتب بالفرنسية

- 1) Jean barreau : gestion financière 7ème édition, dunod, paris 1998.
- 2) Josette Peyrard : analyse financière 8ème Ed Vuibert, paris 1999.
- 3) P-CONSO : la gestion financière de l'entreprise, tome02, DUNOD, paris1985.
- 4) pierre paucher , mesure de la performance financière de l'entreprise OPU Alger

ثالثا: الرسائل و المذكرات

- 1) حراق سمية و آخرون، دور التحليل المالي في منح القروض، مذكرة لنيل تقني سامي في المحاسبة و المالية، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني – العربي بن مهدي – ميله، الدفعة 2007 – 2010.

- (2) شعباني شوقي، شياد فيصل، تحليل قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ليسانس في العلوم التجارية و المالية، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، 2003.
- (3) عادل بومجان، دور التحليل المالي في اتخاذ القرار للمؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة 2004,2003.
- (4) لحكري ياسمينه و آخرون، دور أدوات التحليل المالي في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الدفعة 2009_2008.
- (5) مشري فريد و آخرون، التمويل الإستثماري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية نقود و بنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2005_2004.
- (6) هلال عبد السلام، دور أدوات التحليل المالي في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة جيجل، 2008.

رابعاً: منشورات بنكية

الموقع الإلكتروني: www.badr_bank.net, consulté le 09/04/2012.